Buḥūth Online
مجلة محكمة تصدر إلكترونيا

وحدة النشر العلمي

بحوث

مجلة علمية محكمة

العلوم التربوية

المجلد 2 العدد الثامن أغسطس 2022

ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

رئيس التحرير
أ.د/ أميرة أحمد يوسف
أستاذ النحو والصرف-قسم اللغة العربية
عميد كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس

نائب رئيس التحرير
أ.د/ حنان محمد الشاعر
أستاذ تكنولوجيا التعليم-قسم تكنولوجيا التعليم والمعلومات
وكيل كلية البنات للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس

مدير التحرير
د. سارة محمد أمين إسماعيل
مدرس تكنولوجيا التعليم
كلية البنات جامعة عين شمس

سكرتارية التحرير:
م/ هبه ممدوح مختار محمد
معيدة بقسم الفلسفة
مسئول الموقع الالكتروني:
م.م/ نجوى عزام أحمد فهمي
مدرس مساعد تكنولوجيا التعليم
مسئول التنسيق:
م/ دعاء فرج غريب عبد الباقي
معيدة تكنولوجيا التعليم
م/ هاجر سعيد محمد علي
معيدة تكنولوجيا التعليم

مجلة "بحوث" دورية علمية محكمة، تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس حيث تعنى بنشر الإنتاج العلمي المتميز للباحثين.

مجالات النشر: اللغات وآدابها (اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – اللغة الفرنسية-اللغة الألمانية-اللغات الشرقية) العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع – علم النفس – الفلسفة – التاريخ – الجغرافيا).
العلوم التربوية (أصول التربية – المناهج وطرق التدريس-علم النفس التعليمي – تكنولوجيا التعليم –تربية الطفل)

التواصل عبر الإيميل الرسمي للمجلة:
buhuth.journals@women.asu.edu.eg

يتم استقبال الأبحاث الجديدة عبر الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://buhuth.journals.ekb.eg/

- ❖ حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات التربوية.
- ❖ حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات الأدبية.

تم فهرسة المجلة وتصنيفها في:
دار المنظومة– شمعة

دور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة لفلسطين

خالد يوسف محمود بارود
باحث دكتوراة- قسم أصول تربية
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية- جامعة عين شمس، مصر
Khaledyosof76@gmail.com

أ.د/ نوال أحمد نصر
أستاذ أصول التربية
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس-مصر
nawalnasr43@hotmail.com

أ.د/ سهير علي الجيار
أستاذ أصول التربية
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس-مصر
sohairelgayar@yahoo.com

المستخلص:

هدف البحث التعرف على الأطر النظرية لثقافة حق العودة، ومتطلباته لدى طلاب الجامعات الفلسطينية في دولة فلسطين، بُغية الوصول إلى آليات تنمية وتفعيل دور الجامعة باعتبارها أحد أهم الركائز التربوية في تنمية الوعي، وإسهامها بنشر وتنمية ثقافة حق العودة لدى طلابها. واعتمد البحث على المنهج الوصفي، واستخدم البحث أسلوب التحليل البيئي (SWOT)، وذلك للكشف عن نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات للجامعات الفلسطينية، وقد خلص البحث للنتائج التالية: تعزز ثقافة حق العودة لدى طلاب الجامعات الفلسطينية التمسك بالوطن والانتماء له، والدفاع عنه، ويؤدي نشر ثقافة حق العودة إلى التمسك بالحقوق التاريخية والشرعية للشعب الفلسطيني والتي أكدتها المواثيق الدولية كافة، وضرورة إيجاد بيئة جامعية لتنمية ثقافة حق العودة للوطن من خلال وظائف الجامعة الثلاث، أهمية إبراز انتهاكات الاحتلال الثقافية من خلال إعداد المزيد من الاستطلاعات والمقابلات والبحوث التي تهدف للمطالبة بحماية قانونية للتراث والممتلكات الثقافية الفلسطينية، تفعيل التعاون مع المؤسسات الاجتماعية لمواجهة المشكلات التي تتعلق باللاجئين الفلسطينيين. ومن أهم التوصيات: ضرورة اهتمام إدارة الجامعات بالأنشطة والفعاليات التي تنمي ثقافة حق العودة، وضرورة شراكة الجامعات الفلسطينية مع الجامعات العربية والدولية لإجراء بحوث تتعلق بقضية اللاجئين وحق العودة، والتعاون بين الجامعات والمجتمع المحلي لتحقيق تنمية ثقافة حق العودة.

الكلمات الدالة: ثقافة حق العودة، الجامعات الفلسطينية، فلسطين.

مقدمة:

يقوم التعليم العالي بدور أساس في تنمية المجتمعات البشرية، ويصنع حاضرها ويخطط معالم مستقبلها، ويعتبر من أهم العوامل المؤثرة لتطويرها، حيث أن الجامعات تُسهم في تشكيل الرؤى الثقافية كفعل اجتماعي تربوي مؤثر في حياة المجتمع، وأداة استراتيجية فاعلة، لها أثرها الكبير في تنمية الثقافة بأنواعها المختلفة، والحفاظ على التراث والعادات والتقاليد والقيم، وترسيخ المفاهيم التربوية والقيمية والوطنية.

كما أقيمت مؤسسات التعليم العالي في فلسطين لخدمة المجتمع الذي نشأت فيه، ونظراً لخصوصية المجتمع الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، فلا بد من توجيه جل طاقات الجامعات الفلسطينية لتلبية الاحتياجات التي تفرضها المرحلة التنموية، لتعزيز وتنمية شخصية الفلسطينيين في جميع جوانبها، وتنمية شعورهم الوطني وترسيخ الانتماء إلى هويتهم الفلسطينية، والتمسك بأرضهم، والإصرار على عودتهم إلى وطنهم.

هناك أهمية للدور التربوي في تعزيز ثقافة حق العودة لدى الفلسطينيين؛ وأن يكون هناك فهم وإدراك عند الأجيال الجديدة للواقع الفلسطيني ولثقافة حق العودة، طبقاً للمتغيرات المؤثرة، وإعداد جيل قادر على الصمود في وجه التحديات والمساهمة في تحقيق عملية العودة (خروب، 2011: 22)

وحق العودة هو قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في1948/12/11م، رقم(194). (الأسد، 2013: 220)

إن من تم تهجيرهم من أراضيهم لهم الحق في العودة إلى ديارهم وأرضهم، ومكفول حقهم بقرارات الأمة المتحدة والقانون الدولي.

وتعد الجامعات مركز فكري وحضاري، يبرز دورها في تنمية الوعي لطلابها ومن الضروري وفي ظل الظروف الراهنة التي يعيشها الشعب الفلسطيني والتحديات الوطنية والإقليمية والعالمية من معرفة الطلاب الفلسطينيين بحق العودة وتنميته والبحث في سبل تطويره، وآليات تفعيله.

مشكلة البحث وأسئلته:

إن أهم أولويات الجامعات الفلسطينية تنمية الثقافة الوطنية والتربوية الهادفة القادرة على توجيه الأجيال لتعزيز القيم الوطنية والانتماء الحقيقي للوطن، والتي تحقق الأهداف الوطنية المنشودة، والحفاظ على الأرض والهوية الوطنية، والمحافظة على تنمية ثقافة حق العودة، كحق وطني، ليصبح هذا الحق ثابتاً مقدساً، ويصبح التفريط فيه تفريطاً بعقيدة وطنية انتظم فيها الشعب الفلسطيني، منذ الهجرة القسرية.

ويمكن توضيح مؤشرات البحث في الآتي: تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية مركزية، ومشكلة أساسية من مشكلات قضية فلسطين العادلة وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي، والتي على أثرها تم طرد آلاف اللاجئين الفلسطينيين من بيوتهم وتم تشريدهم وجلب مهاجرين يهود من مختلف أنحاء العالم بالقوة العسكرية محلهم ما ترتب على هذه الهجرة التعسفية واللجوء كثير من المشكلات والكوارث الإنسانية والوطنية والاجتماعية والاقتصادية.

1. أوصت دراسة (نعمان عمرو، 2011) بضرورة الاهتمام بالتركيز المعرفي لمفهوم حق العودة في المناهج الفلسطينية الجديدة، كما أوصت بضرورة ربط مفاهيم حق العودة بمفاهيم ترتبط بحقوق الإنسان وبقرارات الأمم المتحدة تدل على وضوح الرؤية، من أجل تنشئة الأجيال على فهم هذا المفهوم وتطوره التاريخي.
2. بينت دراسة (تيسير أبو ساكور، 2009) قلة التشجيع على الرحلات الجامعية للمناطق الفلسطينية المدمرة والأثرية، وقلة إقامة المعارض التراثية، وضعف تشجيع الجامعات للمبادرات السياسية تجاه قضايا حق العودة للاجئين. وأوصت الدراسة أن تضع الجامعات مساق إجباري سياسي في العلوم السياسية والقضية الفلسطينية، نظراً لغياب مقرر لهذا الشأن.
3. عقد المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة في غزة عام 2006م، مؤكداً على أهمية نشر ثقافة حق العودة لتبقى حية وغير قابلة للطمس، الذي يهدف للدفاع عن حق العودة في كافة أماكن الوجود الفلسطيني، ورفد المنهاج الوطني الفلسطيني في مختلف مراحل التعليم بمواد دراسية عن تاريخ فلسطين وجغرافيتها، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، مع إقامة مراكز الأبحاث ودراسات خاصة بقضية اللاجئين ونشر ثقافة حق العودة. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2006)
4. أوضحت نتائج دراسة (محمود الأستاذ، 2007) أن المساقات الدراسية تناولت في محتواها سياقات لفظية ضمنية أكثر من النصوص الصريحة فيما يتعلق بحق العودة، وكشفت أن مناهج التعليم الجامعي تناولت ثقافة حق العودة بشكل غير كافٍ للتعبير عن هذا الحق.
5. نتيجة لنقص مراكز الأبحاث التي تتعلق بمجال حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فقد أوصى المؤتمر الثاني للدفاع عن (حق العودة 2005) بتدعيم مراكز الأبحاث العاملة في مجال حق العودة واللاجئين؛ لأجل نشر ثقافة حق العودة في المجتمع الفلسطيني والمؤسسات التعليمية. وبينت دراسة (شلط، 2016) قصور مراكز الأبحاث في تناول حق اللاجئين ونشر ثقافة حق العودة.
6. أوضحت دراسة (محمد شلط، 2016) ضعف الكم المعرفي لمفهوم حق العودة في المناهج الفلسطينية الجديدة، وبينت دراسة (محمود عساف، 2020) قصور التخطيط للأنشطة الطلابية في الجامعات بما يخدم قضية اللاجئين وحق العودة من خلال الجهد المحلي والنشر الالكتروني.

وعلى الرغم مما أفرزته هذه الدراسات من نتائج إلا أن هناك شعور بالحاجة إلى مزيد من البحث في هذه القضية خصوصاً في ظل دراسات قليلة تعرضت لهذا الموضوع في حدود علم الباحث. كما أن حق العودة الفلسطيني مادة دسمة قابلة للبحث من جميع الجوانب.

ومما سبق عرضه دَفَعَ إلى إجراء البحث الحالي، لتفعيل دور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة لفلسطين، والكشف عن الدور الذي يتم من خلاله صياغة اتجاهات طلاب الجامعات ودوافعهم السياسية والثقافية نحوها، **ويطرح البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:**

1. ما الأسس النظرية لثقافة حق العودة؟ وما العوامل المؤثرة فيها؟
2. ما متطلبات تطوير دور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة؟
3. ما التحليل البيئي الرباعي لواقع الجامعات الفلسطينية لتنمية ثقافة حق العودة؟

4. ما المقترحات الإجرائية لتطوير دور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة لدى طلابها؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تفعيل دور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة لفلسطين، وينبثق من هذا الهدف، الأهداف التالية:

1. التعرف إلى الأسس النظرية لثقافة حق العودة للوطن والعوامل المؤثرة فيها.
2. التعرف إلى متطلبات تطوير دور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة.
3. التحليل البيئي الرباعي لواقع الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة لدى طلابها.
4. وضع المقترحات الإجرائية لتطوير دور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة لدى طلابها.

أهمية البحث :

تكمن الأهمية النظرية فيما يلي:

1. ضرورة تنمية ثقافة حق العودة لطلاب الجامعات الفلسطينية باعتبار هذه الفئة أهم عناصر المقاومة والنضال.
2. سيوفر هذا البحث لاحقاً معلومات حول واقع دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بثقافة حق العودة من أجل ترسيخ الانتماء للوطن والتمسك بالحقوق الوطنية.

تكمن الأهمية التطبيقية فيما يلي:

1. قد يعتبر هذا البحث مرجعاً للمهتمين بالتخطيط التربوي والقيادات التربوية والسياسية بفلسطين.
2. قد يفيد هذا البحث المسئولين وصانعي القرار في التعرف على مستوى الوعي بأهم الحقوق الوطنية لدى طلاب الجامعات الفلسطينية من أجل تفعيل دورها في ضوء متطلبات المجتمع الفلسطيني.
3. النتائج المتوقعة لهذا البحث ستضيف إلى المكتبة العربية والفلسطينية كدراسة يستفاد منها في مجالات علمية متعددة.
4. الوقوف على نقاط القوة والضعف في محاور الوعي بثقافة حق العودة عند طلاب التعليم الجامعي في فلسطين وتشخيصها بدقة، الأمر الذي سيساعد على وضع برامج أكثر فاعلية لتنمية ثقافة حق العودة لفلسطين.

حدود البحث :

الحدود الموضوعية: البحث في دور وظائف الجامعة الثلاث، وهي التعليم، والدراسات العليا والبحث العلمي، خدمة المجتمع وتنمية بيئة الجامعات.

الحدود البشرية: أعضاء الهيئة التدريسية وطلابها في الجامعات الفلسطينية.

الحدود المكانية: الجامعات الفلسطينية في المحافظات الشمالية والجنوبية

الحدود الزمانية: من 2003- 2022

منهج البحث وأدواته :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف وتحليل ثقافة حق العودة لدى طلاب الجامعات الفلسطينية في دولة فلسطين، بُغية الوصول إلى العمل على تعزيز وتفعيل دور الجامعة باعتبارها أحد أهم الركائز التربوية في تنمية الوعي، وإسهامها بنشر ثقافة حق العودة لدى طلابها.

استخدم البحث أسلوب التخطيط الاستراتيجي، وهو أسلوب التحليل البيئي الرباعي (SWOT) ، ذلك لإبراز كيفية تأثير البيئة الداخلية والخارجية لدور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة لفلسطين.

مصطلحات البحث :

ويعرضه البحث على النحو التالي:

الدورRole : هو مجموعة من الأنشطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة (مرسي، 1993: 133)

ويعرف إجرائياً معرفة ما تقوم به الجامعة من أنشطة وفعاليات في مجال التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع لتحقيق تنمية ثقافة حق العودة إلى فلسطين لدى الطالب الجامعي .

الثقافة The culture : تعرف بأنها ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والاعتقاد والفن والحقوق والأخلاق والعادات وكل قدرات وأعراف أخرى اكتسبها الإنسان كفرد في مجتمع. (كوش، 2007: 31)

كما تعرّف الثقافة بأنها: جميع السمات المادية والروحية والفكرية والعاطفية، التي تميز مجتمعًا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان، وتنظيم القيم والتقاليد والمعتقدات.(مرسي، 1996: 31)

ويعرف إجرائياً: هي التراث الفكري والهوية الشخصية للشعب الفلسطيني التي تميزه عن غيره من قيم واتجاهات ومعتقدات وسلوكيات تتناقلها الأجيال، وما يتمتع به من خصائص وظروف جغرافية وتاريخية وقيمية ودينية، لتحقيق التقدم والتطور والإبداع ومواكبة العولمة من أجل خدمة المجتمع وحل مشكلاته.

حق العودة Right of Return : هو الحق الذي يطالب به شخص واحد أو عدة أشخاص أو فروعهم بالعودة إلى الأماكن التي كانوا يقطنونها، تلك الأماكن التي أرغموا على مغادرتها، وحق استعادتهم لهذه الأملاك التي انتزعت منهم أو تركوها بحثاً عن الأمان ". (شلط، 2016: 9)

ويعرف إجرائياً: كل ما تقوم به الجامعات الفلسطينية من سياسات وأنشطة مختلفة وإجراءات وآليات من خلال وظائف الجامعة، وتشمل: التعليم، والدراسات العليا وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، بهدف

تزويد الطلاب بالمعارف وتنمية قيمهم ووعيهم لاكتساب المهارات التي تحقق التحرير والعودة إلى فلسطين.

ثقافة حق العودة Right of return culture: يقصد بها كافة الأفكار والقضايا المرتبطة بحق العودة من حيث مفهومه وأساسه ومراحل تطويره وموقف إسرائيل منه. (الأستاذ، 2007: 602)

يعرف إجرائياً: مجموعة من الخبرات التربوية والثقافية والفنية والأدبية ممثلة في المعلومات والتطبيقات والأنشطة العملية التي يتلقاها الطلاب بالمؤسسات المجتمعية، ومنها الجامعات الفلسطينية لتلبية حاجات المجتمع ومتطلبات حق العودة، بهدف الحفاظ على ذاكرتهم التاريخية وحقوقهم الوطنية، وتحفيزهم على المشاركة في بلورة اتجاهاتٍ وطنيةٍ وسياسيةٍ تعزز الولاء والانتماء لوطنهم فلسطين التاريخية.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بالاطلاع على العديد من الدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بمجال الدراسة، وباستقراء وتحليل الدراسات السابقة يلاحظ اختلاف دوافعها والقضايا التي تبنتها والمشكلات التي تصدت لها، وتم تقسيمها إلى قسمين القسم الأول الدراسات العربية، والقسم الثاني الدراسات الأجنبية، وتم عرض الدراسات السابقة وفقاً للترتيب الزمني من الأحدث إلى الأقدم، ويتم تناول كل دراسة من حيث الهدف منها والمنهج المتبع وأدوات الدراسة وأهم نتائجها، وهي كما يلي:

أ. الدراسات العربية:

1. **دراسة (محمود عساف، 2020) بعنوان: دور الجامعات الفلسطينية في التربية السياسية وعلاقته باتجاهات الطلبة نحو حق العودة**

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة تقدير عينة من طلبة جامعات لدورها في التربية السياسية، وعلاقة ذلك باتجاهاتهم نحو حق العودة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، ومن أهم نتائج الدراسة:

قصور التخطيط للأنشطة الطلابية في الجامعات بما يخدم قضية اللاجئين وحق العودة من خلال الجهد المحلي والنشر الالكتروني.

2. **دراسة (خالد قرواني، 2018) بعنوان: دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز التراث الشعبي والهوية الوطنية في فلسطين.**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز التراث الشعبي والهوية الوطنية في فلسطين. استخدمت الدراسة أسلوب التحليل النظري والكيفي والمقابلة شبه الرسمية لجمع البيانات اللازمة من عينة غرضية شملت (30) طالباً وطالبة من فرع سلفيت. كما أجري تحليل لأربعة مقررات دراسية لجامعة القدس المفتوحة لمعرفة مدى اشتمالها على عناصر التراث الشعبي، وتعزيز للهوية الوطنية والتراث الشعبي الفلسطيني، ومن أهم نتائج الدراسة:

أن مضمون المقررات الأربعة (موضوع الدراسة) تسهم إيجابياً في تعزيز التراث الشعبي والهوية الوطنية الفلسطينية، إذ تحتوي على أبعاد زمنية ومكانية للتراث الشعبي في إطار بعد وطني لهما.

وأوصت الدراسة بإنشاء مجلة علمية تعنى بنشر الأبحاث العلمية المتعلقة بالتراث الشعبي الفلسطيني، وإنشاء مؤسسة تراثية ترعى التراث الشعبي العربي، تنظيم ملتقى ثقافي شعبي سنوي يعقد في الدول العربية بالتناوب.

3. دراسة (محمد شلط ، 2016) بعنوان: حق العودة في ضوء المناهج الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلقاء الضوء على مناهج التعليم الفلسطينية لمعرفة مدى مراعاتها لمفهوم حق العودة، ومعرفة درجة تضمين مفهوم حق العودة في مباحث المواد الاجتماعية في المرحلة الأساسية بفلسطين، واستخدمت المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة **من النتائج، أهمها:**

أن المناهج الدراسية افتقدت إلى التركيز على حق العودة وإلى الكم المعرفي لهذا الحق، وخاصة في صفوف المرحلة الأساسية؛ وفي ضوء النتائج أوصى الباحث بضرورة تكثيف الكم المعرفي لمفهوم حق العودة في المناهج الفلسطينية الجديدة، وكذلك أهمية التسلسل في طرحها بما يتناسب والفئة العمرية للطلاب، وطرح مفهوم العودة بصورة منهجية تنسجم وتطلعات الشعب الفلسطيني وقيم المجتمع والابتعاد عن العشوائية في الطرح في إطار شامل يؤكد على الثوابت الفلسطينية.

4. دراسة (حسن البرميل، 2011) بعنوان: اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة دراسة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هدفت الدراسة التعرف على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة **من أهم النتائج:**

الحفاظ على المخيمات ومنع تحولها إلى أحياء متداخلة مع المدن، كما توصلت أنه يجب العمل على بناء شبكة اتصال بين قطاعات اللاجئين في أماكن تواجدهم في العالم كافة، كما توصلت إلى اعتبار قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية سياسية في المقام الأول، وهي جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية، كما توصلت أنه يجب صياغة برنامج عمل وطني واجتماعي وسط تجمعات اللاجئين في كل مواقعه، أساسه حق العودة والنضال في سبيل إقراره، ومع التأكيد على رفض مشاريع التوطين.

5. دراسة (عليان الحولي، 2009) بعنوان: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية الفلسطينية في تكريس حق العودة من وجهة نظر طلاب الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة

هدفت الدراسة التعرف على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية الفلسطينية في تكريس حق العودة من وجهة نظر طلاب الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة **من النتائج، أهمها:**

أهمية التركيز على بث الروح المعنوية والأمل لدى الأفراد في العودة، كما توصلت إلى أنه يجب استثمار المناسبات الوطنية والدينية لتكريس حق العودة.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية الفلسطينية بتعزيز ثقافة حق العودة، وتزويد أبناء المجتمع الفلسطيني بالمعلومات والمعارف التاريخية والجغرافية المتعلقة بفلسطين والقضية الفلسطينية.

6. دراسة (عليان الحولي ، 2007): بعنوان " ثقافة حق العودة لدى طلبة الجامعات الفلسطينية"، دراسة استطلاعية

هدفت الورقة التعرف على واقع ثقافة حق العودة لدى عينة استطلاعية من طلبة الجامعات الفلسطينية واقتراح آليات عملية لتكوين حق العودة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، ومن ثم إعداد استبانة مكونة من 18عبارة تتعلق بثقافة حق العودة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة **من النتائج،**

أهمها :

تعزيز ثقافة حق العودة في جميع الجامعات الفلسطينية، وأهمية العمل على تضمين ثقافة حق العودة في جميع الجامعات الفلسطينية، والعمل على إعداد مكتبة بيتية تحوي مجموعة منتقاة من الكتب والدراسات المرتبطة بثقافة حق العودة لفلسطين، ويجب إفراد مساحة أكبر من الإعلام الفلسطيني لقضايا حق العودة .

7. دراسة (محمود الأستاذ، 2007) بعنوان: حق العودة في مناهج التعليم الجامعي.

هدفت الدراسة لتحديد المقصود بكل من حق العودة وثقافة حق العودة، كما هدفت لتحديد المناهج الجامعية ذات العلاقة بهذا الحق، وتحديد مدى تناول المناهج الجامعية لهذا الحق من ناحية كمية، والتعرف على طبيعة ومضمون هذا الحق في المناهج الجامعية، والكشف عن درجة وعي طلبة الجامعات الفلسطينية بثقافة هذا الحق، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة **من النتائج، أهمها**:

أن المساقات الدراسية تناولت في محتواها سياقات لفظية ضمنية أكثر من النصوص الصريحة فيما يتعلق بحق العودة، وقد كشفت الدراسة أن مناهج التعليم الجامعي تناولت ثقافة حق العودة بشكل مرور غير كاف للتعبير عن هذا الحق، كما كشفت الدراسة أن المؤتمرات والندوات هي أكثر فعالية وشيوعاً في تدريس ثقافة حق العودة.

الدراسات الأجنبية :

1- دراسة خشان (Khashan, 2021) بعنوان أوضاع اللاجئين والأسر النازحة الفلسطينية.

هدف البحث رسم خريطة لتفاعل السياسات على المستويين المحلي والإقليمي، والتي تؤثر بدورها على اللاجئين في فلسطين وفي بعض البلدان المضيفة مثل تركيا ولبنان والأردن ومعالجة فجوات الحماية الرئيسية بين الالتزامات القانونية القائمة الدولية والإقليمية والوطنية والتنفيذ على أرض الواقع، والهدف الثاني يتلخص بالحديث عن الواجب ومسؤوليات الدول الأخرى والوضع الإنساني للاجئين فيها. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائج الدراسة: النظام العالمي لحماية اللاجئين معطل، وقلة المساعدة الإنسانية لهم، وترك وكالة الأمم المتحدة دون دعم، وكذلك قطع التمويل عن الأنروا، واستمرار إنكار حق الفلسطينيين في العودة من قبل إسرائيل. وأيضاً فشل العالم في حل مشكلة اللاجئين.

2- دراسة (أديالبو وأكينسولو، 2009) بعنوان: التعليم السياسي من خلال الجامعة: مسح لطلاب الجامعات النيجيرية [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجامعات النيجيرية في التثقيف السياسي لطلبتها من خلال المناهج، الإعلام الجامعي، جماعة الرفاق، والمحاضرات. ومعرفة العوامل الطبيعية الاجتماعية والسياسية التي يمارسها الطلبة داخل الجامعة وتسليط الضوء على العامل الأهم المؤثر في الثقافة السياسية التي تقوم بها الجامعة لطلبتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة أن الطلبة يتأثرون بالتعليم السياسي الذي تقدمه الجامعة والتأثير في الطالب القديم أكبر من الجديد، وأن هنالك دلالة إحصائية على

[1]. Adelabu, M. A. Akinsolu, A. (2009). Political education through the university: A survey of Nigerian university students, African Journal of Political Science and International Relations, https://www.semanticscholar.org/paper/.

أن تأثير التعليم السياسي الجامعي على الذكور أكبر من الإناث والعامل الأكثر تأثيرا على ثقافة الطلبة السياسية كان على الترتيب للمناهج فاتحاد الطلبة فالمحاضرات.

3- **دراسة مينتروب (Mintrop, 2005) بعنوان: إدارة الأنشطة لتنمية الروح الوطنية لدى طلبة الجامعة. كندا.**

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى استكشاف دور الأنشطة الجامعية في تنمية الروح الوطنية، المنهج الوصفي التحليلي. باستخدام الاستبانة والمقابلة كأداتين أساسيتين للبحث، طبقتا على عينة 784 طالباً، وكانت أهم النتائج: ضرورة التركيز على كيفية إعداد الأنشطة، وتخطيطها وتنفيذها وتقويميا لتنمية الروح والحس الوطني لدى الطلبة، كما تساهم الأنشطة في تنمية قيم التعاون والمشاركة الديمقراطية والحوار الايجابي وتقبل الآخر لدى الطلبة بتقديرات مرتفعة.

4- **دراسة ريشل (Reischl, 2003): بعنوان "تعزيز التمكين السياسي: تقويم التدخل مع طلاب الجامعة"**

هدفت التعرف إلى دور الجامعات في تمكين الطلبة على المستوى السياسي، والوعي الناقد وسبل دمج الشباب ومشاركتهم في المجتمع المحلي، والتأثر في السياسة العامة للدولة، واستخدم الباحث المنهج التجريبي على عينة (107) طلاب ذكوراً وإناثاً من الجامعة الأمريكية المتوسطة، وعريض المجموعة التجريبية لبرنامج تدريبي، وأظهرت النتائج وجود فروق ذوات دلالة إحصائية بين المجموعتين وكانت لصالح المجموعة التجريبية، مما يدلل على دور الجامعة في تمكين وزيادة الوعي السياسي لدى الطلبة.

5- **دراسة فيربرزر (Fairbrother, 2003) بعنوان "أثر التربية السياسية والتفكير الناقد في تنمية الاتجاهات الوطنية لدى طلبة جامعة هونج كونج"**

هدفت الدراسة تقصي أثر التربية السياسية والتفكير الناقد في تنمية الاتجاهات الوطنية لدى طلبة جامعة هونج كونج في الصين. حيث ركزت الدراسة على مقاومة الطلبة لمبدأ الاشتراكية الذي تتبناه الصين. وقد وزعت الأداة على عينة بلغ حجمها (535) طالبا جامعيا. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن التفكير الناقد له دور مهم في تنمية المبادئ الوطنية والاتجاهات السياسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها لدى الطلبة. وهناك علاقة ارتباطيه موجبة بين التربية السياسية والتفكير الناقد.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لبعض الدراسات يتضح تنوع أهدافها ومناهجها، ونتائجها، وهذا التنوع يدل على أهمية الدور التربوي في تعزيز الوعي الوطني والسياسي بثقافة حق العودة، ومن خلال الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تنمية ثقافة حق العودة وتعزيز الهوية الوطنية يتضح ما يلي:

- **أوجه التشابه بين البحث الحالي والدراسات السابقة:**

تشابه البحث الحالي بشكل عام مع الدراسات السابقة في تناول موضوع حق العودة للفلسطينيين، ويمكن بيان اوجه التشابه حسب الآتي:

أ. **من حيث الموضوع:** تشابه البحث الحالي إلى حد ما مع دراسة كلاً من: دراسة (الأستاذ، 2007) استهدفت مناهج التعليم الجامعي، ودراسة (شلط، 2016) واستهدفت المناهج الفلسطينية، واستهدفت دراسة (الحولي، 2007)، ودراسة (الحولي، 2009)، ودراسة (

عساف، 2020) ثقافة حق العودة لدى طلبة الجامعة، ودراسة (البرميل، 2011) بينت اتجاهات الفلسطينيين في حق العودة.

ب. **المنهج المستخدم:** تشابه البحث مع معظم الدراسات العربية والأجنبية باستخدام المنهج الوصفي، حيث استخدمت دراسة (قراوني، 2018) أسلوب التحليل النظري والكيفي، كما استخدمت دراسة (Reiscl , 2017) المنهج التجريبي.

- **أوجه الاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة:**

اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة بأوجه عديدة، يمكن عرضها كالآتي:

أ. **البعد المكاني والزماني للدراسات:** بعض الدراسات تناولت موضوع الوعي السياسي، تتمثل في الدراسات الأجنبية وبعض من الدراسات الفلسطينية، واختلف البحث الحالي مع الدراسات الفلسطينية بأنها استهدفت دور الجامعة في تنمية ثقافة حق العودة.

ب. **التطبيق النظري للبحث:** اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في الأطر النظرية لتنمية ثقافة حق العودة، كما تناولت دور الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الشمالية والجنوبية بشكل عام.

يتناول البحث في هذا الجزء **المحور الأول:** الأسس النظرية لثقافة حق العودة والعوامل المؤثرة فيها، **والمحور الثاني**: متطلبات حق العودة في الجامعات الفلسطينية، وأيضاً **المحور الثالث**: واقع الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة، **والمحور الرابع**: المقترحات الإجرائية لتطوير دور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة لدى طلابها، وذلك سيتم عرضه فيما يلي:

المحور الأول: الأسس النظرية لثقافة حق العودة والعوامل المؤثرة فيها

تُعد ثقافة الإنسان في أي مجتمع تعبيرًا عن هويته التي تميزه عن أصحاب الثقافات الأخرى، وذلك للارتباط الوثيق الذي يربط بين واقع الأمم، وتراثها الفكري والحضاري، وتعد عاملًا لبناء وتنمية المجتمعات، وتمنح الانسان شعورًا بالانتماء إلى مجتمعه ووطنه.

تعتبر الهجرة الدولية من الظواهر طويلة الأمد في الحضارة الإنسانية، إذ أنها تشكل الأمم والهويات على نطاق العالم. (الأمم المتحدة، 2016: 11) وقد تكون الهجرة للبحث عن عمل، أو الهروب من حروب دائرة في الدولة أو بين دول، أو لجوء سياسي، أو كوارث طبيعية.

ويعتبر الحق في العودة حق أصيل من حقوق الإنسان؛ كفلته المواثيق الدولية، ونظمته صكوك الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة". (الزعبي، 2019: 1105)، وسيتم توضيح هذا المحور فيما يلي:

1. نشأة ثقافة حق العودة:

تشكل قضية التهجير واللجوء والنزوح القسري إحدى أكثر القضايا إلحاحًا التي تواجه المجتمع الدولي، كون هذه الفئة من الناس الأكثر معاناة سواء كان ذلك نتيجة لاحتلال أو لصراع، أو اضطهاد، أو غير ذلك من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان.

ويمكن اعتبار البداية الحقيقة لاهتمام المجتمع الدولي بمشكلة اللاجئين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلا أنه لم يفلح في إيجاد سياسة قوية وفعالة لصالح اللاجئين إلا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أحست الدول أن مشكلة اللاجئين أصبحت مصدراً لقلق المجتمع الدولي وتهدد أمنه واستقراره. (الأتربي، 2021: 405)

وقد ظهرت وكالة الأمم المتحدة المعنية بمساعدة اللاجئين في أعقاب الحرب العالمية الثانية لمساعدة الأوروبيين الذين شردهم الصراع. وفي 14 كانون الأول/ ديسمبر عام 1950، أسست الجمعية العامة للأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقد استقرت نسبة المهاجرين الدوليين عند 3% من مجموع سكان العالم، وهي نسبة لم تتغير إلى حد كبير منذ القرن العشرين وغالبية هؤلاء المهاجرين لم يُشردوا بصورة قسرية. وقد وصلت نسبة اللاجئين في العدد الكلي للمهاجرين الدوليين نحو 13% في عام 1990 إلى 9% في عام 2015، واستقرت هذه النسبة تقريباً طوال الخمسة عشر عاماً الماضية. وبعبارة أخرى، فقد زاد عدد اللاجئين من حيث القيمة المطلقة، ولكنها انخفض من حيث القيمة النسبية. وفي 80% من بلدان المنشأ لم يرحل أكثر من 90% من السكان، أي أن معظم الناس ظلوا في أماكنهم. أما في سوريا فقط، فقد تجاوزت نسبة المشردين 50% من السكان (الأمم المتحدة، 2016: 13)، بعد نشوب النزاعات والصراعات بين أبناء الدولة السورية أثناء ثورات الربيع العربي.

وعلى مستوى الوطن العربي ففي نهاية عام 2018، قد وصل عدد اللاجئين 25.9 مليون لاجئ تقريباً، منهم 5.5 مليون فلسطيني.. وكانت الجمهورية العربية السورية (7.6ملايين) هي البلد الذي فّر منه أكبر عدد من الناس، بينما احتل السودان (7.0 مليون) أيضاً أحد المراكز العشرة الأولى. ولبنان والأردن هما أكبر بلدين مضيفين للاجئين قياسًا إلى عدد سكانهما في العالم.. أما معدلات الهجرة الإقليمية أعلى من المتوسط العالمي البالغ 4.3%، ولا سيما في لبنان 12% ولكن أيضا في بلدان المغرب مثل الجزائر وتونس وخاصة المغرب، وتوجد أعلى نسبة، وهي آخذة في الازدياد، من إجمالي عدد المهاجرين من الدول العربية في فرنسا 37% معظمهم من المغرب، وفي السويد 18% ومعظمهم من العراق والجمهورية العربية السورية.(الأمم المتحدة: 2019، 6_7)

كما شهد العام 2020 الارتفاع السنوي الخامس عشر على التوالي من حيث عدد النازحين داخل بلدانهم جراء الصراعات، ليصل إلى 53.2 مليون شخص. (United Nation, 2022)

بحلول نهاية عام 2021، بلغ عدد المهجرين جراء الحروب والعنف والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان 89.3 مليون شخص، بزيادة تصل إلى 8% عن العام الذي سبق وأكثر من ضعف الرقم الذي كان عليه قبل 10 سنوات.. ومنذ ذلك الحين، أدى الغزو الروسي لأوكرانيا والذي تسبب في نشوء أسرع وأكبر أزمة نزوح قسري منذ الحرب العالمية الثانية حيث اضطر أكثر من 7 ملايين أوكراني للنزوح داخل بلادهم، بينما تم تسجيل أكثر من 6 ملايين تحرك للاجئين من أوكرانيا إضافة إلى حالات طوارئ أخرى من إفريقيا إلى أفغانستان وما أبعد من ذلك، إلى رفع الرقم ليتجاوز حاجز الـ 100 مليون شخص. (الأمم المتحدة، 2019، 6_7)

وحسب تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول معلومات أساسية متعلقة بالاتجاهات العالمية:

ارتفع عدد اللاجئين في عام 2021 إلى 27.1 مليون شخص، كما وارتفع عدد الوافدين إلى أوغندا وتشاد والسودان، إضافة إلى دول أخرى، كما استضافت الدول المجاورة معظم اللاجئين رغم مواردها المحدودة. وقد بلغ عدد طالبي اللجوء 4.6 مليون شخص، بزيادة قدرها 11%.

- في نهاية عام 2021، بلغ العدد 89.3 مليون شخص، وهو يشتمل على:
  - 27.1 مليون لاجئ
  - 21.3 مليون لاجئ تحت ولاية المفوضية
  - 5.8 مليون لاجئ فلسطيني تحت ولاية الأونروا
  - 53.2 مليون نازح داخلياً
  - 4.6 مليون طالب لجوء
  - 4.4 مليون فنزويلي من المهجرين خارج وطنهم.
- وبحلول شهر مايو 2022، تعرض أكثر من 100 مليون شخص للنزوح قسراً في جميع أنحاء العالم بسبب الاضطهاد أو الصراعات أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الأحداث التي تؤدي إلى حدوث إخلال جسيم بالنظام العام. (UNHCR, 2022)

ومما سبق يتضح أن عدد المهجرين واللاجئين والنازحين في ازدياد، نتيجة الصراعات والنزاعات في البلدان حول العالم، وأيضا منهم من يفرون نتيجة اضطهاد عرقي أو ديني أو اجتماعي، ولا يجد حماية له من بلده الذي يعيش فيها، مما يضطر إلى مغادرة بلده، وهذا من شأنه يدعو المجتمع الدولي إلى وقفة جادة لإنهاء كل اعتداء على الدول المضطهدة في العالم.

2. مفهوم ثقافة حق العودة والمفاهيم المرتبطة بها:

يعتبر الحق في العودة بعد التعرض للطرد والتهجير، حقاً مكفولاً بموجب مختلف مواثيق ونصوص الشرعية الدولية، التي أكدت على حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، كمجموعة بشرية تتمتع بحقوق انسانية واضحة، وليس كأفراد يطالبون بلم الشمل.(داوود، 2020: 17)

وقد عرفت ثقافة حق العودة بأنها: "كافة الأفكار والقضايا المرتبطة بحق العودة من حيث مفهومه وأساسه القانوني، ومراحل تطوره، وموقف إسرائيل منه. (الأستاذ، 2007)

وهناك بعض من المفاهيم المرتبطة بثقافة حق العودة والتي انبثقت عن أصل قضية العودة وحق العودة وواقع النتائج التي تحدثت عن هذه القضية، ومنها (اللاجئ والنازح والمهاجر) حيث دأبت بعض الأوساط السياسية المختلفة لتقديم تعريفات متعددة لتلك المفاهيم، وهي كما يلي:

أ. اللاجئ:

يعرف اللاجئ بموجب اتفاقية 1951 بأنه: كل شخص بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد. (Convention relating to the Status of Refugees, 2022)

أما اتفاقية جنيف الرابعة 1949م عرفت اللاجئ بأنه: كل إنسان يخشى جديًا من تعذيبه/ اضطهاده بسبب دينه أو جنسيته، أو جنسه ووجد خارج بلاده قبل العاشر من كانون الثاني 1951 بسبب أحداث وقعت في البلاد التي يحمل جنسيتها. (موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2022)

وأما في القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الأفريقية لسنة 1969 تم تعريف مصطلح "اللاجئ " كل شخص يتواجد خارج بلاده خوفاً من الاضطهاد بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو بسبب عضوية مجموعة اجتماعية معينة، أو بسبب الرأي السياسي، ويكون غير قادر أو – بسبب مثل هذا الخوف – غير راغب في الاستفادة من حماية تلك الدولة. أو من يكون غير قادر – بسبب عدم حمله لجنسية، وكونه خارج دولة إقامته المعتادة السابقة كنتيجة لمثل هذه الأحداث – أن يعود إليها. وأيضاً ينطبق كذلك مصطلح "لاجئ" على كل شخص يجبر على ترك محل إقامته المعتادة بسبب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو أحداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسيته من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته. (Convention Governing The Specific Aspects of Refugee Problems In Africa, 1969).

ومما سبق يتضح أن اللاجئ هو كل شخص خرج من بلده نتيجة ظروف صعبة إما لاضطهاد أو حرب أهلية أو حرب بين دول، قاصداً بلداً أخرى تكون آمنة ويتوفر له الحماية، وحقه في العيش بأمن وأمان.

ب. النازح

تعد ظاهرة النزوح من الظواهر القديمة الحديثة، فأينما حصل كوارث أو أزمات في أي بلد يضطر مواطنيها المغادرة إلى مكان آخر أكثر أمناً.

تعرف الأمم المتحدة النازحين بأنهم: أشخاص أو جماعات من الأشخاص أجبروا على أو اضطروا إلى الفرار - دون أن يعبروا حدودا دولية معترفا بها - من ديارهم أو من أماكن إقامتهم المعتادة، أو تركها بصفة خاصة بسبب تجنب طائلة صراع مسلح، أو حالات لتفشي العنف، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية، أو كوارث من صنع البشر. ويحتفظ النازحون كمواطنين بكامل حقوقهم، بما في ذلك الحق في الحماية، وفقاً لقوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وغالباً ما تطلق بشكل خاطئ تسمية "لاجئون" على الأشخاص النازحين داخلياً. (United Nation, 2022)

وهناك تعريفات أخرى لمؤسسات دولية تتساوق مع تعريف الأمم المتحدة، ومما سبق فإن النازح هو كل شخص اضطر لمغادرة مكان سكناه، إلى مكان آخر في بلده أي لم يغادر حدودها، نتيجة الاضطهاد أو عنف أو كارثة أحلت في ذلك المكان، ساعياً إلى العيش في أمن وأمان حفاظاً على حياته وعلى ممتلكاته.

ج. المهاجر

تعرف الهجرة: حركة شخص أو مجموعة من الأشخاص، إما عبر حدود دولية أو داخل دولة. إنها حركة سكانية تشمل أي نوع من أنواع حركة الناس، مهما كان طولها وتكوينها وأسبابها؛ ويشمل هجرة اللاجئين والمشردين والمهاجرين لأسباب اقتصادية والأشخاص الذين ينتقلون لأغراض أخرى، بما في ذلك لم شمل الأسرة. (Perruchoud & Redpath, 2011)

ويتضح مما سبق أن المهاجر هو شخص غادر بلده إما طواعية أو بالإكراه، حيث أنه مكث في البلد الذي ذهب إليه أكثر من سنة، وقد تكون الهجرة مؤقتة أو دائمة.

3- أهمية حق العودة:

تعتبر العودة إلى الوطن للاجئين ذات أهمية في حال توفرت الظروف الآمنة والحماية من الأخطار حيث تتلخص أهمية حق العودة للوطن فيما يلي:

1. رفع العبء عن الدول المستضيفة للمهاجرين سنوات طويلة.
2. تحسين نمط معيشة اللاجئين ومستواهم عند عودتهم لبلدانهم الأصلية.
3. تحقيق كرامتهم الإنسانية والحياتية وتحسين ظروفهم النفسية.
4. ممارسة حق تقرير المصير، فلا يمكن لشعب لاجئ أن يمارس هذا الحق دون تمكينه من العودة لبلده.
5. تحرير كامل الأراضي التي تم الاستيلاء عليها ممن سيطر عليها واحتلها، فالعودة محصلة ضمنية لفعل التحرير.
6. تأكيد حق الشخص على مغادرة أي بلد وقتما يريد، وعودته إليها، وحقه بالاحتفاظ بممتلكاته.
7. يعتبر حق للاجئين غير قابل للتنازل عنه، فهو شرط لا مفر منه لتسوية الصراع.
8. يتماشى حق العودة مع ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (13) (United Nations, 2022) لكل فرد حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، وفي العودة إلى بلده.
9. تنفيذ لقرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة التي تحفظ للشخص حقه بالحياة في وطنه دون تهجير قسري منها.

4- العوامل المؤثرة في ثقافة حق العودة:

لكي تتم عملية تنمية ثقافة حق العودة إلى الوطن، هناك عوامل لها دورها المباشر وغير المباشر في التنمية الثقافية القادرة على تنمية ثقافة حق العودة والتمسك بالوطن، وذلك من خلال الجهود التي تبذلها المؤسسات التعليمية في تنمية المجتمعات، وخصوصاً الجامعات كمنظومة تعليمية لها عوامل تؤثر وتتأثر فيها، والتي يتم وضع أهدافها وخططها، وفقًا لهذه العوامل منها العامل (الاجتماعي والاقتصادي، والجغرافي، والسكاني، وأخيراً السياسي)، وهي كما يلي:

أ- العامل الاجتماعي

تعد العوامل الاجتماعية مجموعة من الظروف المتعلقة بتكوين المجتمع وأنظمته، والتي تساهم بدورها في تكوين شخصية الفرد وتربيته، حيث "يتأثر النظام التعليمي بما يسود داخل المجتمع من تقاليده وقيوده وقيمه من منطلق نبيل يكون له الأثر البالغ في انطلاقة النظام التعليمي."(بخيت، 2019: 17)

ويتمثل هذا العامل في المجتمعات التي تظهر فيها الأقليات والمجتمعات العرقية، وما تحويه من عادات وتقاليد، وقد يظهر الاستيعاب والاندماج فيما بين هذه المجتمعات العرقية، وقد تتصارع، كما قد تسود الأقلية، وتفرض نوع النظام الملائم لمفاهيمها ومعتقداتها.

ويتضح أثر التركيب الاجتماعي على نظام التعليم من خلال تحول نظم التعليم من احتكار النبلاء والأثرياء قديماً للتعليم، حيث جعلوه خاصاً بهم، واستخدموه لتحقيق أغراضهم ومصالحهم، إلى أن أصبح من الحقوق المعترف بها للإنسان، وكان ذلك نتيجة للتغير الاجتماعي المستمر، والتحسن في مستويات المعيشة، وبالتالي ازدياد الطلب على التعليم. (صادق، 2014: 93)

لا شك أن العوامل الاجتماعية لها تأثير على جميع مناحي الحياة في أي دولة سواء كانت تستقبل اللاجئين والنازحين أو على اللاجئين أنفسهم في مجتمعاتهم السابقة أو في المجتمعات التي لجئوا إليها من أوطانهم.

"إن اللاجئين ليسوا جماعة واحدة متجانسة، وربما تتباين خبراتهم ومشاكلهم العملية في الدول التي يلجؤون إليها تبايناً كبيراً؛ فهناك اختلافات كثيرة بين تجارب الأسر.. ولكن مهما اختلفت خلفيات اللاجئين والأماكن التي يلجؤون إليها، فإنهم دائماً يواجهون نفس المشكلة، وهي أن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معرضة للخطر، ففي بريطانيا العظمى يواجهون مشاكل عملية في الانتفاع بما لديهم من قدرات اقتصادية واجتماعية.(جامعة منيسوتا، 2022: 143)

ويواجه اللاجئون صعوبة في وضع خططاً للمستقبل عندما لا يكون لديهم أية فكرة عن طول المدة التي سيقضونها حيث يقيمون.. ونادراً ما يستطيع اللاجئون والمشردون إحراز أي تقدم اقتصادي وقد يجاهدون من أجل الحصول على سبل العيش.. وفي حين قد تستمر حالات الزواج والولادة، يصعب على أفراد المخيم الشعور بأن الحياة تسير قدما.. وقد تتعقد العلاقات الاجتماعية بين الأشخاص الذي تعرضوا سويا للتشريد. (التجمع العالمي للحماية، 2010: 5)

وكشفت دراسة حكومية في بريطانيا أجريت عام 1995 عن أن معظم اللاجئين يعانون من تدهور اجتماعي ملحوظ، على الرغم من مستواهم التعليمي الجيد نسبياً، لأنه من الصعب جداً أن يحصلوا على وظائف على نفس المستوى الذي كانوا يتمتعون به في أوطانهم، وفي مناطق كثيرة من العالم قد يجد اللاجئون وطالبو اللجوء أنفسهم يعيشون في معسكرات ضخمة للاجئين، أو بدلاً من ذلك "يستقرون بصورة تلقائية" بين مواطني دولة مجاورة من نفس الجماعة العرقية التي ينتمون إليها. وعندما ترتبط حياة اللاجئين وطالبي اللجوء بالمعسكرات فإن هذا في حد ذاته يكون له انعكاسات على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمن ناحية، قد تكون الفرص محدودة للحصول على عمل مأجور، خصوصاً عندما تكون المعسكرات في مناطق نائية و/أو فقيرة في دولة اللجوء. ومن ناحية أخرى، فإن تركز اللاجئين/ طالبي اللجوء في مكان واحد قد يسهل حصولهم على الغذاء والخدمات التعليمية والطبية التي تقدمها الدولة المضيفة و/أو المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. (جامعة منيسوتا، 2022: 143)

كما أن التكاليف الاجتماعية للهجرة العمالية من حيث تشتيت الأسر وتمزيق المجتمعات المحلية تعادل في أهميتها على الأقل التكاليف الاقتصادية القابلة للقياس بدرجة أكبر. فالآثار التي تحدثها هذه الهجرة تمس على نحو شبه دائم القضايا المتصلة بالجنسين. وفي مناطق تلقى المسؤولية على عاتق المرأة وتصبح فعلياً ربة أسرة وحيدة الأبوين. وبالمثل عندما تكون الأم هي المهاجرة يمكن أن يكون لذلك عواقب أخطر بالنسبة إلى الأسرة. وكان لهذا الأمر مضاعفات كثيرة على الأسرة والمجتمعات المحلية ولا سيّما على الأطفال. وكثيراً ما ينقطع أولاد العاملات المهاجرات عن المدرسة أو يجدون أنفسهم في أوضاع هشة يعانون فيها من الإهمال والإيذاء.. وتجد بعض البلدان التي توفد نسبة عالية من سكانها إلى

الخارج أنهم يخلقون "ثقافة للهجرة " يرى الشباب فيها أن التحول إلى مهاجر هو تقريباً "من مراسم العبور الاجتماعية". (مكتب العمل الدولي، 2004: 22)

مما سبق يتضح أن اللجوء أو الهجرة أو النزوح قد يؤثر تأثيراً كبيراً على الأشخاص في حياتهم بشكل عام وحياتهم الاجتماعية بشكل خاص، إذ يصبح اللاجئ فجأة في مكان غير مكانه، وبين أفراد آخرين لم يألف وجودهم، وتتباين الجماعات بتباين الأفراد والثقافات التي ينتمي كل فرد إليها.

ب- العامل الاقتصادي:

يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل المهمة التي تحدد قوة وقدرة الدولة، فإذا كان اقتصاد الدولة قوياً كان نظام التعليم فيها قويّاً، ويعتبر الفرق في التعليم من دولةٍ لأُخرى تبعاً لاقتصاد تلك الدولة، ودرجة نموها الاقتصادي، وفلسفة الدولة الاقتصادية ونظامها الاقتصادي.

وتعد العلاقة بين الاقتصاد ونظام التعليم الجامعي علاقة تبادلية حيث يتأثر كلاهما بالآخر، فالدول الغنية ذات الاقتصاد القوي تكون أنظمتها التعليمية قوية تبعا لذلك، ويظهر ذلك في نوع الخدمات التعليمية وتوفير الأجهزة التعليمية والأدوات والمباني، وارتفاع مستوى اعداد وتدريب المعلمين. أما الدول الفقيرة ذات الاقتصاد الضعيف، فإن أنظمتها التعليمية تكون ضعيفة وخدماتها أيضا. فمن جهة يساهم مستوى التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومن ثم في مستوى النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم، ومن ثم مستوى التعليم ذاته، بمستوى التطور الاقتصادي في البلد المعني. (بخيت، 2019: 19)

كما تتضح العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والتعليم من خلال النقاط التالية كما أوردتها (عواد، 2016: 19):

- كلما زاد معدل زاد معدل التنمية الاقتصادية، زادت ميزانية التعليم، مما يساعد على نشره وتحسين مستواه .
- العامل الاقتصادي هو الدعامة التي يستند عليها التعليم، وقوة ضاغطة في اتجاه الطلب على التعليم الجامعي.
- العامل الاقتصادي هو الذي يوفر فرص العمل للأيدي العاملة المتعلمة، وبالتالي هو مصدر أساسي للدخل.
- التعليم هو السبيل لإعداد القوى البشرية المتعلمة والمدربة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.
- كلما زاد دخل الأفراد نتيجة التنمية الاقتصادية، زادت التطلعات إلى مستويات علمية أعلى وأرقى.
- كلما تحققت التنمية الاقتصادية كلما زادت فرص العمل وتحسنت معدلات الأجور.

لقد أدى إخفاق النظام الاقتصادي العالمي في توليد وظائف في المكان الذي يعيش فيه الناس إلى إلقاء مسؤولية التكيّف على عاتق الأسرة وأفرادها. وفي البلدان الفقيرة تضطر الأسر إلى اتخاذ قرارات صعبة بشأن إرسال أحد أفراد الأسرة إلى الخارج كجزء من استراتيجيات التصدي للأخطار التي تهدد سلامتها والناشئة عن مصادر كثيرة هي - الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية الخارجية والهبوط السريع لأسعار السلع الزراعية وخصخصة المنشآت الحكومية وتقليص حجمها وتخفيض قيمة العملة وحالات إفلاس المصارف، ويفسر ذلك السبب الذي يدفع كثيرين إلى الهجرة مع علمهم في حالات كثيرة

بما تنطوي عليه من تضحية شخصية كبيرة ومن ظروف عمل قاسية، وهي تعني الاكتفاء بإنفاق جزء يسير من مكاسبهم فيما يتسنى لهم إرسال معظم مدخراتهم إلى أسرهم في الموطن. (منشورات منظمة العمل الدولية، 2004: 19)

ويتمثل الأثر الاقتصادي للهجرة الدولية على بلدان المنشأ، أن الهجرة يمكن أن تخفض من ضغوط سوق العمل في البلدان التي بها فوائض في العمل؛ وتعمل على انتقال المعرفة والمهارات عن طريق الهجرة العائدة وإعادة الإدماج الناجحة في مجتمع الموطن؛ وأن تحسن من أحوال أسر المهاجرين الباقين في بلد المنشأ عن طريق تدفق التحويلات المالية، وتتبع الآثار المفيدة الأخرى للهجرة من زيادة الرواتب التي يحصل عليها المهاجرون بالخارج أعلى من تلك التي يكسبونها في وطنهم، ولازدياد قدرتهم على الادخار وتحويل جزء من مكاسبهم إلى موطنهم، كما تساهم في النمو الاقتصادي.. وتستفيد بلدان المنشأ كذلك من عودة المهاجرين إذا ما عادوا بمهارات أو برؤوس أموال لم يكن في مقدورهم اكتسابها في الوطن.. والعودة الدائمة غير لازمة لنقل المعرفة ورؤوس الأموال بواسطة المهاجرين، كما يمكن للمهاجرين، أثناء بقائهم بالخارج، الاستثمار في أوطانهم أو توليد تدفقات للمعارف والمعلومات، وقد يشرعون في إقامة روابط تجارية جديدة مع بلد المنشأ.(الأمم المتحدة، 2006: 32-34)

وتؤكد ورقة عمل جديدة خاصة ببحوث السياسات بعنوان استضافة اللاجئين الشاملة للجميع في أوغندا تحسِّن التنمية المحلية وتمنع ردود الأفعال الشعبية المناهضة، وتأتي في إطار سلسلة جديدة أوسع نطاقاً من البحوث بشأن النزوح القسري، أن وجود اللاجئين قد أدى إلى تحسن كبير في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية، بالنسبة للمجتمعات المحلية المضيفة في أوغندا، مما يحطم القوالب النمطية الشهيرة عن اللاجئين الموحية بأنهم مصدر للتوتر أو الاحتجاجات أو استنزاف الاقتصاد لبلد ما. كما ساعد نهج أوغندا في استضافة 1.6 مليون لاجئ – وهو أكبر عدد من اللاجئين في دولة واحدة في أفريقيا، والرابع على مستوى العالم - على تقليل دواعي انعدام الأمن أو المشاعر السلبية تجاه وجود المهاجرين في البلاد، مما خفف من احتمال حدوث رد فعل عكسي ضدهم.-Zhou,Yang) (Yang, Grossman,Guy, Ge, 2022

ووفقاً لورقة عمل بعنوان: الهجرة وأسواق العمل والتمييز: شواهد من النزوح الفنزويلي في بيرو"، قد ساعد وجود أكثر من مليون فنزويلي بيرو على تحسين أوضاع سوق العمل المحلية، وخفض معدلات الجريمة، وزيادة مستويات الثقة بين الجيران، وتحسين الرضا عن الخدمات العامة. وقد ساعدت هذه الظروف الاقتصادية المحسَّنة على الحد من التمييز ضد المهاجرين.-Groeger,Andre, León) (Ciliotta,Gianmarco, Stillman, Steven Eric, 2022

وقد تعترض اللاجئين الآليات القانونية المعقدة لطلب وضع اللجوء، والحصول على تصريح العمل، والاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة في بلد اللجوء. إما يواجهون مشاكل في اللغة وغيرها مما يحول دون اندماجهم في هذا البلد. وكثيراً ما تكون فرص اللاجئين في الحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية محدودة بسبب عدم قدرتهم على التفاهم بلغة الدولة المضيفة، وفهمهم المحدود لنظمها. وقد يجد الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية أو صدمات نفسية صعوبات أشد في الحصول على عمل أو ممارسة عمل لحسابهم الخاص، أو في الحصول على الخدمات العامة.(جامعة منيسوتا، 2022: 144)

ولكن من الأهمية بمكان للمجتمع الدولي فهم الظروف التي تنجح في ظلها المجتمعات المضيفة في إدماج الأشخاص الذين اضطروا للفرار من ديارهم، والتأني في دراسة هذه الظروف.

ومما سبق يتضح أن هناك نوع من الهجرة الإيجابية التي لا يؤثر العدد الكبير الوافد من اللاجئين بالضرورة سلباً على مواقف المجتمعات المضيفة أو على النواتج الاقتصادية لمنطقة أو بلد ما، لأنها تمنح تلك البلدان اللاجئين الحق في العمل مما يعود بآثار إيجابية على سوق العمل، وتتعامل بسلوكيات أكثر إيجابية تجاه اللاجئين، كما ينبغي على المجتمع الدولي توجيه المساعدات الإنسانية والاستثمارات الإنمائية إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة على السواء للتخفيف من الآثار السلبية للنزوح، مما يؤدى إلى الحد من التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتقديم تسهيلات جيدة تساعد في ضمان وصول المنافع تعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي، ومن شأنه تسهيل التفاعل بين اللاجئين والمضيفين في تحسين تصورات المجتمعات المضيفة عن اللاجئين والنازحين داخلياً، مما يعزز التفاعلات الإيجابية، وتنمية في الجانب الاقتصادي.

ج- العامل الجغرافي:

تؤثر العوامل الجغرافية بشكل كبير على المستوى الثقافي عامة والعلمي بصفة خاصة حيث أن للمناخ دوراً في تحديد مواعيد بدء الدراسة والعطل الرسمية، كما أنّ طبيعة البيئة للدولة دَورٌ في تحديد الخُطة الدراسية لتنسجم مع الطبيعة البيئية في الأنشطة الدراسية؛ فعلى سبيل المثال الدول الزراعية تهتم بالتعليم الزراعي في أنظمتها التعليمية، والدول الصناعية تعنى بتعليم التكنولوجيا الصناعية.. أي إنها تسعى لتوفير الكوادر العلمية والتخصصية بالإضافة إلى تطوير العاملين فيها لخدمة مصالحها، كما تهتم الدول المحتلة بتعزيز التمسك بالوطن وغرس القيم وتنمية الثقافة الوطنية.

ويخلق اللجوء والنزوح جغرافيا جديدة، وسيناريوهات مختلفة تؤثر في بناء النظام السياسي للدولة، والخبرة التاريخية في ذلك كثيرة، سواء في حرب الكوريتين إبان الحرب الباردة أو في الصراع بين ألمانيا الشرقية والغربية، والذي انتهى بجدار برلين، كما أن جمهورية إيطاليا عانت في القرن الثامن عشر من الانقسام والصراع بين الشمال والجنوب، نيجيريا وليبيا وغيرها من الدول التي فيها هذا التناقض الذي يعزز الصراع، والذي يؤدي للنزوح لتنشأ جغرافيا جديدة، وما حدث في باكستان عام (1971) بين حزب الشعب اليميني الجناح السياسي للمؤسسة العسكرية، والحزب الذي يمثل شرق باكستان، ولما كانت النتائج كفيلة بإخراج حزب الشعب نشبت الحرب وبدأ النزوح في شرق باكستان، ورغم محاولات الهند أن تتحصل على دعم دولي، إلا أنها لم تتحصل إلا على الوعود، واستمر ذلك النزوح والمخيمات ستة أشهر بلغت عشرة مليون نازح، وكلفت خزينة الحكومة الهندية حسب مسؤولين أكثر من نصف مليار دولار، وانتهى الأمر بجدار يفصل الهند عن بنغلاديش حاليا.(كريكش، 2022)

ومما سبق فإن اللجوء يخلق جغرافية جديدة، تؤثر على جميع مناحي الحياة بما فيها التعليم، من حيث طبيعة البرامج التعليمية، وتحديد محتويات تلك البرامج، وتحديد شكل الإدارة التعليمية ومواد الدراسة التي تقدم للاجئين في تلك المجتمعات.

د- العامل السكاني:

يضم العامل السكاني تركيب السكان من حيث الصفات الشخصية لكل فرد في المجتمع، مثل العمل، مكان الإقامة، مستوى التعليم، الحالة الاجتماعية، كما يضم نمو السكان وعدد المواليد والوافيات

والهجرة داخل المجتمع الواحد والهجرة للمجتمعات الخارجية، ومستوى التكيف بالنسبة للمهاجرين، ونسبة الشباب والأطفال والشيوخ وغيرها من العوامل التي تؤثر في الإنتاج والاقتصاد القومي.

وتعتبر دراسة السكان أحد العوامل الأساسية لدراسة التغير الاجتماعي حيث تتم معرفة أحوال السكان وتوزيعهم السكاني في المناطق وعلاقاتهم بالبيئة المحيطة، وما ينتج عن ذلك من آثار على المجتمع من حيث زيادة الإنتاج أو نقصانه، وتطوير تلك المنطقة أو بقائها كما هي عليه، وما إلى ذلك من تأثيرات قد يؤدي إليها العامل السكاني. وتؤثر العوامل السكانية في النظم التعليمية والتربوية بدرجة كبيرة، ونتيجة لاختلاف العوامل السكانية من مجتمع لآخر تختلف النظم التعليمية.

ظهرت الهجرة كقضية رئيسية في وقتنا الحاضر. إذ يغادر ملايين الرجال والنساء منازلهم سنويا ويعبرون الحدود الوطنية بحثا عن المزيد من الأمن البشري لهم ولذويهم. وينتقل غالبيتهم تحدوهم الرغبة في الحصول على أجور أعلى وفي إيجاد فرص أفضل، إلا أن بعضهم يضطرون إلى مغادرة منازلهم من جراء المجاعة والفقر والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي والنزاعات العنيفة والاضطهاد. وقد خاض العالم تجربة الهجرة لتحسين ظروف الكائن البشري، ولا تزال العوامل التي كانت وراء ظهور الهجرة في الماضي حاضرة في الوقت الحالي، ولعلها تمارس قوة أكبر مما مضى إذ تصاحبها التغيرات التكنولوجية التي قلصت بشدة من تكاليف المعلومات والاتصالات ويؤدي تزايد الاختلافات الاقتصادية والديموغرافية فيما بين الدول القومية إلى جعل انتقال الأشخاص عبر الحدود عبارة عن "رد طبيعي" في عالم آخذ في العولمة. (منشورات منظمة العمل الدولي، 2004: 19)

"لطالما زعم الباحثون وصناع السياسات أن ثمة صلة مباشرة بين تغير المناخ والهجرة والصراع. ومع ذلك، فقد أهملت استراتيجيات السياسات والبرامج القائمة على هذا الارتباط والدور المهم للحكومات الوطنية في خلق الظروف لشح الموارد الطبيعية التي تفاقمت بسبب تغير المناخ ففي حالتي اليمن ودارفور، حيث استشهد بالتغيرات البيئية كعوامل رئيسية في دفع الهجرة والصراع، لم يكن تغير المناخ كافي، وإن كان شرطا ضروريا لتفسير النزوح القسري والنزاع هناك. بينما كانت السياسات والاجراءات - أو التقاعس – من الحكومتين اليمنية والسودانية هي العوامل الحاسمة في خلق الظروف لشح الموارد التي أدت إلى النزوح طويل الأمد في هاتين الحالتين. (فورلو، 2022: 14)

مما سبق يتضح أن العوامل السكانية تؤثر في نظام التعليم من حيث: التكوين العنصري، والتكوين الديموغرافي، وأنه كلما زاد عدد السكان زادت المسؤوليات الملقاة على نظام التعليم في أي بلد، كما تعتبر مهمة جداً في تحديد معرفة اتجاهات النمو السكاني من حيث الزيادة والنقصان وتحديد الاجراءات والسياسة المطلوبة، وكيفية تحديد الأساليب والتوجهات الملائمة لكل هذه التغيرات حتى لا يقود إلى أي خلل، كما يساعد على استغلال الموارد والإمكانيات الاستغلال الأمثل.

ه- العامل السياسي

يُعتبر العامل السياسي من العوامل التي تُؤثر في شتّى أنظمة الدولة، وتندرج تحت هذا العامل كُلّ الأفكار والمبادئ التي تقوم عليها السُلطة السياسية للدولة؛ ويتأثر التعليم في المجتمع بالنظام السياسي السائد والتي يقسمها المفكرون إلى قسمين هما:

الأول: السلطة السياسية التي تسيطر عليها يد الحاكم المطلق أو في يد أقلية أو يد غالبية أفراد الشعب ممثليه في الحزب السياسي ولكل حالة من تلك الحالات أثر واضح على نظام التعليم الذي تسيسه لخدمة مصالح ذلك الحزب.

ثانيا: وهو إما أن يكون نظاماً ديمقراطياً يتميز بالتعدد الحزبي ومن أمثلته النظم السياسية الموجودة في الغرب، أو نظام يقوم على فكرة الحزب الواحد وتمثله هذه السياسات المجتمعات الاشتراكية، وهي التي يكون لها الأثر البالغ على نظام التعليم التي تسيره هي الأخرى لخدمة مصالحها. (زغير، 2019: 2166)

يؤثر العامل السياسي بشكل كبير في تشكيل النظام التعليمي والتخطيط له، ذلك أن النظام التعليمي بأنواعه ومراحله يحدد وفق السياسة المتبعة في البلد.

وتعد الخلافات السياسية والحروب هي العامل الرئيس وراء ظاهرة اللاجئين سواء كانت الحرب دولية أو حروب عرقية؛ ففي النصف الثاني من القرن العشرين رصدت عدة حركات للاجئين عبر حدود السودان والصومال وأثيوبيا ونيجيريا ورواندا وبورندي وليبيريا وأوغندا وكينيا. أما في أوروبا فقد كان للحرب العالمية الثانية أثرها في تشتت أعداد كبيرة من سكان بولندا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا، أما أحدث حركات هجرة اللاجئين والتي لم يشهد لها القرن العشرون مثيلا سوى في فلسطين، وإقليم كوسوفا في يوغوسلافيا على ترك الإقليم، فقد خرج أكثر من نصف مليون لاجئ في شهر واحد فقط ابريل ١٩٩٩، إلى دول الجوار ممثلة في مقدونيا وألبانيا بسبب حركة التطهير العرقي التي يمارسها الصرب.

وتتعقد مشكلات اللاجئين وإعادة توطينهم حيث تتدخل العوامل السياسية فيها؛ فقد يضطر المهاجر أن يغادر مكان الاستقرار إلى مكان أو دولة ثالثة حتى تحل مشكلتهم، أو تعد لهم معسكرات يعيشون فيها لفترة قد تطول على الحدود وفي كلتنا الحالتين، فإن الدعم والمساعدة المحدودة للمهاجرين هي المصدر الأساسي للعيش حيث لا عمل ولا مورد للعيش.(عبد السلام، 2020: 340)

شهد العالم حركات عبور إجبارية مثل حركة تبادل السكان بين الهند وباكستان إبان حركة تقسيم الهند بعد استقلالها عام 1947 وحركة تبادل السكان بين الأتراك واليونان بعد تصدع الدولة العثمانية وهزيمتها في الحرب العالمية الأولى وهذا يخلق نوعا من الهجرة القصرية، ولكنهم يذهبون إلى وطن معلوم من أجل الاستقرار الدائم. وأسوأ أنواع الهجرة المؤثرة في الجغرافية السياسية للدولة هي الهجرة الإجبارية أو ما تعرف بهجرة اللاجئين.(الهلالي، 2014: 49-64)

ومما سبق يتبين أن جميع العوامل السابقة تؤثر في سياسة التعليم الجامعي، وهي عوامل متداخلة ومتكاملة، كل منها يؤثر في الآخر. فسياسة التعليم في الجامعات تترجم السياسة العامة التي تنتهجها الدولة، وتعمل على تحقيق طموحات الدولة وأهدافها، وهذا يتطلب أن تستجيب لما يحدث في المجتمع من تغيرات وتحولات وأزمات ومشكلات، وتتطلب مناهج جديدة، وأساليب تربوية متنوعة، ووسائل تعليمية حديثة، تمكن الشباب من التعامل مع المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وجميع العوامل المؤثرة، وتتطلب استخدام وسائل منسجمة مع تلك المتغيرات التي تساهم في خروجهم للحياة العملية بصورة أفضل.

المحور الثاني: متطلبات تطوير دور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة من خلال وظائف الجامعة:

توظف الجامعة العديد من إمكاناتها المادية والبشرية والأنشطة والبرامج لترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والولاء للوطن والتمسك بالحقوق الوطنية والثوابت التاريخية لدى طلابها، من خلال وظائفها الثلاث وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وذلك فيما يلي:

أ. وظيفة التعليم:

يؤدي التعليم الجامعي دوراً هاماً في تنمية الوعي الثقافي بين أبناء المجتمع بالقضايا الوطنية، ولذا ينبغي أن يكون التدريس مراعياً للجوانب المختلفة، وتعزيز الانتماء وتنمية ثقافة التمسك بالوطن لدى الطلاب عبر مواقف متنوعة، ولكى يتم ذلك لابد من تنوع أساليب التعليم والتعلم، وتوظيف ذلك لإطلاق إبداعات الطلاب، وتنمية ثقافة حب الوطن والتمسك بالهوية. وذلك من خلال ما يلي:

1- غرس التجانس الثقافي، وذلك أن الاختلافات بمختلف أشكالها وألوانها داخل المجتمع الواحد هي مفتاح الإبداع، مما يجعل من المنافسة في الخير منهج حياة، ويرسخ البعد عن التشرذم والتكتل السلبي، ويذكي التعاون والتواد والتراحم والتكامل وتغليب المصلحة العامة، وتغيير الاتجاهات السلبية نحو العمل والانجاز إلى اتجاهات إيجابية بحيث تتمكن الجامعة من إعادة بناء التجانس الثقافي عوضا عن أن تكون أدوارها تقليدية في هذا الاتجاه ويندرج تحت هذا كله تعزيز التربية المدنية والعمل التطوعي وتصحيح المفاهيم المغلوطة، واحترام التراث وإعادة إنتاجه وتصديره بأساليب حديثة، ونبذ كافة أشكال الممارسات التي تصنع الفرقة والانقسام .

2- العمل على إعادة بناء الشخصية الوطنية الثقافية لدى الطلبة وتطوير أساليب التفكير والتعبير عند الطلبة للفهم السليم وتجريد الطلبة من التبعية الثقافية لكل ما هو خارج عن الحدود المشروعة، وإلغاء المتناقضات الثقافية، وربط الدين بشؤون الحياة كلها، وترسيخ الثقة بالواقع والمستقبل والماضي، مع ترشيد فهم الطلبة لمفهوم الانفتاح والعولمة، والمراجعة الدقيقة لطرائق تشكيل الذهنية النمطية .

3- تدعيم مبادئ التكامل بين أدوار الجامعة المختلفة العلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية والتربوية. (خطيب، 2022: 156-157)

4- الحرص على أن تكون سلوكيات الأساتذة والمسئولين بالجامعة علي درجة عالية من الأداء والكفاءة والعلمية والتربوية، حيث يتوقف عليها مدي اكتساب الطلاب لمشاعر الوطنية، فكلما كانت الأساليب المتبعة في الجامعة يسودها الحب ومشاعر التعاطف الوجداني والتعاون والإحساس بالمسئولية تجاه الطلاب ساعد ذلك علي نمو الذات وتحقيقها، وكان الكبار محل احترام الطلاب، ويمثلون لهم القدوة وخاصة في التزامهم باللوائح والمعايير المجتمعية والتي من خلالها تدرك الحقوق والواجبات وتتحدد معني الحرية، ويستطيع الطلاب من خلالها اكتساب العديد من القيم والمفاهيم التي تشعرهم بفخر الانتساب للوطن، مما يوقظ مشاعر الوطنية والاستعداد للتضحية من أجل حماية وطنهم.(عمارة، 2010: 70-71)

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الجامعة أداة مهمة للتنمية في جميع جوانبها ومفتاح نهضة المجتمع ومقياس للتقدم ومنبر للتصحيح المعرفي والثقافي لتأصيل ثقافة المحافظة على الحقوق الوطنية والانتماء للوطن، مع الالتزام بدورها في المسؤولية الاجتماعية، والاعتزاز بالهوية الثقافية.

أ- المناهج والبرامج الأكاديمية

تقوم المناهج الجامعية بدورها في تطوير ثقافة المجتمع وحل مشكلاته، وتساعد الدارسين على تنمية اتجاهات سليمة نحو ظاهرة التغير الثقافي كي يتقبلوا هذه التغيرات، ويحسنوا التكيف لها، وتزودهم بالمهارات والاتجاهات التي تساعدهم على أن يكونوا من عوامل التجديد الثقافي والتقدم الاجتماعي.(السيد، 2013: 64)

ومن المفيد أن تشتمل المناهج والبرامج الأكاديمية على مجموعة من النصوص المباشرة أو الضمنية التي توضح للطلاب أهمية تمثل واكتساب قيم الانتماء للوطن، ولا يكون التركيز منصباً على المعلومات فقط، بل يتجاوزه إلى المهارات وبناء الاتجاهات، ومن أهم ما يدعم ذلك كله الالتزام بالمكونات الثقافية الوطنية كلها في القول والعمل.

ويتضح أن متطلبات ثقافة حق العودة للمناهج والبرامج الأكاديمية تتم من خلال ما يلي:

1. تعزيز وبناء ثقافة حق العودة والحفاظ على الموروث الثقافي في الجامعات.
2. الاهتمام بالمعرفة التي تنمي ثقافة حق العودة المدعمة بالخرائط الجغرافية والتاريخ الوطني.
3. تقديم مواضيع تتعلق بثقافة حق العودة، لتبقى قضية اللاجئين حاضرة بشكل دائم.
4. تضمين مساقات الجامعة عن حق العودة، ليتمكن الطلاب من معرفة الحقوق والواجبات اتجاه الوطن.
5. توفير مصادر الكترونية تخص حق العودة للوطن، والقضايا الوطنية والحقوق التاريخية.

ب- الأنشطة الطلابية:

تعتبر الانشطة الطلابية المجال الطبيعي الذي يكتسب من خلاله الطلاب الخبرات المتنوعة، فليس النشاط الطلابي مادة دراسية منفصلة عن غيرها من المواد، بل إنه يتخلل كل المواد الدراسية، ويعتبر جزءا مهما من المنهج بمعناه الواسع، ولا يقل أهمية عن المقررات الدراسية.(آل رفعة، 2019: 149)

وتتعدد الأنشطة الطلابية في الجامعات وتختلف اهتماماتها تبعاً لظروف البلد من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولتحقيق متطلبات تنمية ثقافة حق العودة للأنشطة الطلابية، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. ربط النشاط الطلابي ببعض الموضوعات التي تهتم بالقضايا الوطنية في المساقات الجامعية.
2. تنفيذ دورات تدريبية وورش عمل تخص التراث الثقافي.
3. الحرص على تفعيل الصالون الثقافي الذي يهتم بالثقافة الوطنية.
4. إجراء مسابقات ثقافية لتعزيز الهوية الوطنية.
5. تنظيم المهرجات الخطابية والمسيرات والاحتفالات الوطنية والدينية والقومية.
6. تحديد الاحتياجات اللازمة لممارسة الأنشطة الطلابية التي تخص حق العودة.
7. تنظيم وممارسة الأنشطة التي تعزز الهوية الوطنية، والتي من شأنها تنمية ثقافة حق العودة.

ب. البحث العلمي

يؤدي البحث والتطوير في الجامعات دوراً أساسياً في أي بلد من البلدان التي تحرص على الرقي والتقدم، حيث تحدد الجامعة حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها وتطورهم، بهدف توظيفها لحل المشكلات المختلفة في

المجتمع. ولكي تنجح وظيفة الجامعة في أداء وظيفتها البحثية فلا بد من ربط البحث العلمي بالواقع ومشكلاته والمستقبل وتحدياته، وضرورة التنسيق بين المؤسسات العلمية المختلفة، ووضع خرائط بحثية تضع في أولوياتها تحقيق الأهداف القومية، كما أنه من الضروري تشجيع البحوث الجماعية، مع توفير التمويل اللازم لإجراء البحوث والعمل على تسويقها لخدمة المجتمع.(محمود، 2018: 14)

وجدير بالذكر أن تميز النشاط البحثي له التأثير الأكبر في التصنيفات العالمية للجامعات وبناء السمعة الدولية والتي تعتبران مؤشران هامان لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع بأكمله، من خلال تحويل نتائج الأبحاث إلى ابتكارات ومنتجات جديدة ذات قيمة مضافة، وخدمات أكثر تميزاً، وبالتالي تحقيق التنمية للمجتمع. (الخضاري، 2021: 150)

ويتضح أن من متطلبات تنمية ثقافة حق العودة في البحث العلمي ما يلي:

1. ارتقاء الجامعة بالبنية التحتية للبحث العلمي الذي يخدم القضايا الوطنية.
2. تحفيز الأكاديميين بالجامعات بتقديم وإعداد بحوث متعلقة باللاجئين والنازحين وحقوقهم.
3. إعداد مشروعات وبحوث علمية في مجال اللاجئين والنازحين التي تتعلق بتنمية حق العودة للوطن.
4. توجيه البحوث والرسائل العلمية إلى معالجة الموضوعات والقضايا الوطنية.
5. تعزيز سبل التواصل بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص للاستفادة من نتائج البحوث والرسائل العلمية في مجال حقوق الإنسان.
6. توفير التمويل الكافي لدعم البحوث العلمية التي تخدم قضية اللاجئين وعودتهم إلى أوطانهم .
7. إقامة ورش عمل ومؤتمرات علمية تهتم بالقضايا الوطنية والحقوق التاريخية للاجئين.
8. عقد ندوات وأيام دراسية تخص اللاجئين والنازحين وآليات عودتهم إلى أوطانهم.
9. إصدار مجلات علمية ودوريات ثقافية تهتم باللاجئين والنازحين .
10. تمويل الابتكارات العلمية والاختراعات في المجالات البحثية التي تخدم القضايا الوطنية وحقوق الإنسان.
11. عقد بروتوكولات واتفاقيات مع مؤسسات المجتمع المدني تخص القضايا الوطنية والحقوق الانسانية للاجئين والنازحين.

ج. تنمية البيئة وخدمة المجتمع

إن دور الجامعات في المجتمعات المعاصرة لا يقتصر على منح الشهادات العلمية والدرجات الأكاديمية للطلاب، إنما يمتد ليطال كافة شرائح المجتمع وقطاعاته ومؤسساته المختلفة، حيث تعتبر خدمة المجتمع وتنميته أهم أولويات الجامعات، وذلك من خلال وضع خبرات وإمكانات أعضاء الهيئة التدريسية وأقسامها الأكاديمية وتجهيزات المختبرات والمشاغل وكافة مُقدرات الجامعة وربطها بمجتمعها وممارسة دورها في خدمته.

"وقد توطدت العلاقة بين الجامعات ومجتمعاتها، من خلال تقديم الاستشارات العلمية، والمهارات الفنية، والمساهمة في حل المشكلات، وإجراء البحوث التطبيقية لصالح مؤسسات المجتمع، وساهم ذلك في إبراز دور الجامعة وإمكانياتها، وقدرتها على إحداث التنمية الشاملة . وتتمثل أهمية الشراكة المجتمعية في كونها عنصرا أساسيا لتنمية المجتمع، وزيادة الوعي الاجتماعي لدى الأفراد، كما أنها

تعطي بعداً جديداً في تلبية حاجات التعلم، والتوسع في برامجه لتحقيق أهداف مجتمعية، وتتيح مجالا أوسع للاستفادة من نـواتج الـتعلم." (عبد الحسيب، 2017: 796)

وتعتبر خدمة المجتمع وتنمية البيئة من أهم وظائف الجامعات والعمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب الجامعيين لخدمة المجتمع والوقوف على حاجاته وتناول قضاياه ومشكلاته والعمل على حلها، ويمكن إجمال أهم المتطلبات لتنمية ثقافة حق العودة في هذا المجال فيما يلي:

1- إدراج اتجاه خدمة تعلم المجتمع أو ما يسمى بالتعليم الخدمي واعتباره جزءاً من المناهج الدراسية، وقد أصبح التعلم الخدمي جزءا لا يتجزأ من التعليم العالي في كثير من الدول، ويعمل هذا النوع من التعليم على تعزيز الشراكة التي تدعم التربية للحفاظ على العمل المجتمعي، حيث يعمل على تحديد احتياجات المجتمع في الوقت الذي يوفر فيه فرصة لتطبيق نظرية أتنمية مهارات مهنية (Diss. Witchger Hansen, Anne Marie, 2010)

2- إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر. (مسعودان، 2018: 483)

3- إتاحة الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوي الخبرة لتستفيد منهم المؤسسات المختلفة في مجالات الانتاج والخدمات.

4- القيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته إضافة إلى الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع.

5- إجراء أعضاء هيئة التدريس البحوث التي تخدم مؤسسات العمل وقطاعات الإنتـاج المختلفة، والعمل على تسويق نتائج هذه البحوث وخاصة التطبيقية بأساليب مختلفة. وتقديم الخدمات الاستشارية العلمية والفنية للراغبين من أفراد المجتمع ومؤسساته. (عبد الحسيب، 2017: 796-799)

6- نشر الوعي والقيام بالتثقيف بين أبناء المجتمع المحلـى فـي مختلـف المجـالات والتخصصات، من خلال المحاضرات العامة واللقاءات المفتوحة التي تساعدهم على حل مشكلاتهم، والتكيف مع مجتمعهم.

7- التثقيف الطلابي من خلال برامج معدة لرفع مستواهم الثقافي وربطهـم بمجـتمعهم، وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الموجهة لخدمة المجتمع، واعتبار ذلك جزءا من التدريب الميداني.

8- توفير الجامعة لقاعدة بيانات وشبكة معلومات مـشتركة عـن احتياجـات الأفـراد والمؤسسات، ومتطلبات القطاعات ومشكلاتها، والخدمات والأنشطة المختلفة التـي يمكن أن تقدمها الجامعة لهم.

9- وجود بنية تحتية مؤهلة بالكوادر البشرية والمتطلبات المادية اللازمة لدعم الشراكة والتعاون بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية.

10- تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على تقديم خدماتهم للمجتمع، وتقديم الدعم الكافي لهم، وحثهم على المبادرات وعقد اتفاقيات شراكة مـع مؤسـسات المجتمـع وقطاعاته المختلفة.

11- تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب، ومشاركتهم في برامج الشراكة المجتمعية داخل وخارج الجامعة، وربط المقررات الدراسـية بقـضايا ومـشكلات المجتمـع المحلي.

12- دعم الجامعة وتبنيها للمبادرات التي يقوم بها أفراد المجتمع ومؤسساته فـي إطـار تفعيل الشراكة المجتمعية بينهما، وتقديم العون اللازم لإتمامها، ومدهم بـالخبرات والمهارات المطلوبة لنجاحها.

13- تبني أسلوب الجامعة المنتجة، وتتبلور هذه الصيغة في اعتبار الجامعة مؤسسة استثمارية، يمكنها المشاركة في نقل وتسويق التكنولوجيا من خلال قيامها بتنفيذ عدد من البرامج الهادفة لتوصيل التكنولوجيا للمستثمرين وتقديم دعماً للشركات الصاعدة، ويشمل هذا الدعم أنواعاً مختلفة من الخدمات والأنشطة المساندة، والبحثية والإدارية والتسويقية وغيرها من الخدمات من خلال آليات مبتكرة.(Wei, 2009)

ومما سبق يرى أن المتطلبات لتنمية ثقافة حق العودة تنبع من أهمية دور الجامعات في عملية التنمية بالتعاون المشترك مع المجتمع في الرؤى والأهداف، من خلال توفر مقومات نجاح الموارد البشرية وتوفير الموارد المادية، وتشجيع كلٍ من أعضاء هيئة التدريس والطلاب على الانخراط في المجتمع.

المحور الثالث: واقع الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة

تقع على عاتق الجامعات مسؤوليات جمة تتخطى مجرد التعليم والبحث العلمي، لا سيما في عصرنا الحالي بما يتسم به من تعقد في دور المؤسسة الجامعية وتعاظم للمعرفة وتتابع دائم لتأثيرات العولمة وثورة الاتصالات، مما نتج عنه تصارع في الفكر وتعدد في الأيدولوجيات، فأصبحت الجامعة هي المنوطة بالتصدي للدفاع عن الهوية الوطنية للمجتمع، وأصبحت تتولى حماية الطابع الاجتماعي والثقافي لأبنائه ممن يلتحقون بالمؤسسة الجامعة والذين سيتولون قيادته في المستقبل."(الثبيتي وحسين، 2016: 394)

يقوم التعليم الجامعي بدور أساسي في تنمية المجتمعات البشرية، فهو يصنع حاضرها ويخطط معالم مستقبلها، ويعتبر من أهم العوامل المؤثرة لتطويرها؛ حيث إن الجامعات تسهم في تشكيل الرؤى الثقافية كفعل اجتماعي تربوي مؤثر في حياة المجتمع، وأداة استراتيجية فاعلة، لها أثرها الكبير في تنمية الثقافة بأنواعها المختلفة، والحفاظ على التراث والعادات والتقاليد والقيم، وترسيخ المفاهيم القيمية والوطنية والتربوية.

ولقد قضت المواثيق الدولية والاقليمية على ضرورة أن يستهدف التعليم تنمية الوعي وتعزيز المعرفة حول حقوق الانسان، فقد نصت المادة 26 في الفقرة (2) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام الحقوق والحريات الأساسية. (United Nations, 2022)

يعتبر التعليم لدى الفلسطينيين ضرورة وأولوية في حياتهم، وليس ترفا، حيث تسببت عمليات اللجوء بعد حربي عام النكبة 1948 والنكسة 1967، ونزوحهم عن أراضيهم وفقدانهم للكثير من أملاكهم ومصادر أرزاقهم الأخرى وجعلتهم يحرصون على التعليم الجامعي، وباتت العائلة الفلسطينية تضحي بأساسياتها الضرورية من أجل تأمين تكاليف تدريس أبنائها في الجامعات داخل الوطن وخارجه.

وللجامعة دور مهم في الحفاظ على الحقوق الوطنية وتنمية ثقافة التمسك بالأرض والوطن وتعزيز الهوية الوطنية لدى طلابها حيث يتم من خلال المناهج الدراسية خاصة المناهج الأكثر ارتباطاً بالقيم الوطنية مثل: الدارسات الفلسطينية، وحقوق الإنسان، والأنشطة الطلابية التي تنمي مهارات المشاركة، وتغذي قيم الانتماء والثقة بالنفس، وعضو هيئة التدريس بما لديه من علم وقيم، وما يتبعه من أساليب في التدريس والتعامل مع الطلاب، ومن خلال المناخ الجامعي والقيادات الجامعية، إذ ينمي روح

الفريق المتعاون، وحرية التعبير والمشاركة." (Pierce, 2000: 68) وسيتم عرض لوظائف الجامعات الفلسطينية وهي كما يلي:

أ. وظيفة التعلم:

التعليم أداة رئيسية للحركة من الفرد والمجتمع في مضمار التقدم والتنمية الشاملة التي يتسم بها العالم المعاصر، وبات الفرد المتعلم هو العنصر الفعال في النهضة الشاملة للمجتمع، ومن ثم أصبحت عملية التقدم والتنمية تقاس بما أنجزته الحكومات والمجتمعات من تعليم وتثقيف لأبنائها، وما حققته من خطط وبرامج تعليمية تساعدها في النمو الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وبناءً على ذلك فقد أيقنت كثير من الدول أهمية التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة، لارتباطه الشديد بعوامل التنمية والتقدم، لذلك أصبح الإنفاق على الجامعات استثماراً حقيقياً في مجال تنمية الموارد البشرية وجزاءً من سياسة التنمية الشاملة. (الخشيبي، 2002: 1)

عناصر وظيفة التعليم :

أ- البيئة التعليمية:

يقع على عاتق الجامعة دور كبير في غرس مفاهيم الانتماء والمواطنة من خلال تعزيز مفهوم حق العودة لدى طلاب الجامعات الفلسطينية، والتركيز على اختيار المقررات التي تهتم بهذا الجانب والعمل على إضافة المواضيع التي تتحدث عن هذا الحق.

فقد أبرزت دراسة (عساف، 2020) أن درجة تقدير عينة من طلبة الجامعات لدورها في التربية السياسية، وعلاقة ذلك باتجاهاتهم نحو حق العودة أثبتت أن درجة التقدير الكلية لدور الجامعات في التربية السياسية كانت عند مستوى متوسط، ومجال (مضامين المشاركة السياسية) و(العوامل المؤثرة على حق العودة) ومجال (المفهوم والمضامين في حق العودة) جميعها متوسطة.

وقد أثبتت دراسة عبد الرحمن (2010) أن الدرجة الكلية لدور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، قد أتت بتقدير متوسط.

وقد أثبتت دراسة (العاجز،2000) غياب الاستقلال الاداري والأكاديمي، وذلك في اختيار الجامعات الفلسطينية نظامها وبرامجها ومناهجها، وتعرض الجامعات لكثير من الضغوط الخارجية.

ولتحقيق البيئة التعليمية لتنمية ثقافة حق العودة يتطلب ما يلي:

1) غرس قيم الانتماء إلي الوطن وحبهم لأرضهم وهويتهم من خلال دراسة الكتب والخرائط ومعرفة لتاريخ والقانون.

2) تعزيز مفهوم حق العودة من خلال تنظيم الأيام الدراسية وورش العمل التي تتحدث حول هذا الجانب وحث الطلاب على المشاركة لتقوية إصرار الطلاب على التمسك بحقهم وعدم إسقاطه تحت أي ظرف من الظروف.

3) حث الطلاب على تنظيم أو الاشتراك في الجمعيات واللجان الطلابية والشعبية للدفاع عن حق العودة ورفع صوت الشعب الفلسطيني الحقيقي وتعميم مطالبه وحقوقه في مختلف المنابر المحلية والعالمية وعدم السماح بالتهاون في هذا الحق أو إسقاطه.

4) تعزيز دور الجامعات إعلاميًا من خلال قيام المسئولين في الإدارة الجامعية بالتواصل مع مختلف المؤسسات والمنابر الإعلامية لإبراز دور الجامعة المطالبة بهذا الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني وإظهار كل القرارات الدولية التي تنص على هذه الحقوق. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2020)

ب-**التدريب المهني** :

تسعى الجامعات الفلسطينية في نظامها التعليمي من خلال التدريب المهني والتقني إلى إكساب الطلاب المعارف والمهارات وفق الأسس والمعايير المقبولة في سوق العم، وتنمية استعدادهم للتعلم والتطور المستمرين، وإعداد أفراد واعين لواقع سوق العمل وتغيراته، ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة ومراقبة تأثيرها، وتزويد المجتمع بالقوى العاملة الماهرة المدربة والمساهمة في تطوير وصيانة البنى التحتية، وقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات. وذلك من خلال برامج التدريب الخاصة وبرامج التعليم المستمر، ونظاما تعليمياً يكون قادراً على الوفاء بالتزاماته العامة تجاه المجتمع الفلسطيني.

ففي المؤتمر (2017) الذي أقامته جامعة القدس المفتوحة بعنوان "اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات: الواقع والتحديات؛ أكد على قلة البرامج التي تهدف إلى تخفيض الأزمات الاقتصادية والإنسانية التي يعاني منها اللاجئون والتي تقلل من معدلات الفقر والبطالة المتفشية، بما فيها دعم المشاريع الصغيرة داخل المخيمات، وتسهيل القروض الصغيرة للمساهمة في خلق فرص عمل ذاتية مستدامة.

وضمن بعض تلك البرامج في الجامعات الفلسطينية التي تنمي وتدعم ثقافة حق العودة للوطن ما يلي:

أ- خرّج مركز التعليم المستمر في جامعة بيرزيت، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، يوم الأربعاء 20 تشرين الأول 2021، مجموعة من معلمي ومعلمات مدارس الوكالة في الضفة الغربية من البرنامج التدريبي المتخصص "أسس تطبيق لبنات التعلم في البيئة الصفية" والذي نفذ بالشراكة مع مركز بحوث التنمية الدولية- كندا، مستهدفاً 50 مدرسة من مدارس الوكالة وأكثر من 100معلم ومعلمة، لتدعيم مهاراتهم ومعرفتهم وبهدف دعم أجيال جديدة شريكة في إنتاج المعرفة وقيادة العملية التعلمية، وإيجاد آليات إبداعية وذكية تغير في منظومة التعليم" باعتبار "الأونروا شريك مهم وأساسي ليس فقط في فلسطين وإنما في كل مناطق الشتات الفلسطيني، ومخيمات اللجوء". (جامعة بيرزيت، 2022)

ب- نظمت "جامعة بيرزيت بالشراكة مع منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) برنامج تدريبي مكثف حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك يومي 29 – 30 أيار/ مايو 2021 - استهدف البرنامج الباحثين والعاملين في المجالات ذات العلاقة (من موظفي الأمم المتحدة، دبلوماسيين، محامين، صحافيين، منظمات شعبية، باحثين، وناشطين). هدف البرنامج إلى تقديم معرفة أساسية حول السياق التاريخي والسياسي والقانوني والإنساني لمسألة اللاجئين الفلسطينيين. ونشأة اللجوء الفلسطيني، ونشوء حالة التشظي الفلسطيني سياسيا وفيزيائياً، ضمن السياق الفلسطيني وما بعده، من خلال تقديم فهم معمق لهذه المسألة." (جامعة بيرزيت، 2022)

ج- المناهج الجامعية :

في المنهاج الفلسطيني، تمت الإشارة إلى إسرائيل على أنها دولة احتلال، وهذه فعلاً هي حقيقة الوجود الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، وذلك انطلاقاً من القرارات الدولية التي أعطتها هذه الصفة، باعتبارها تحتل شعبنا وتمارس ضده مختلف أشكال الاحتلال المحرم. وتنتهي صفة الاحتلال برحيل إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية وسحب سيطرتها العسكرية عنها وعن الإنسان الفلسطيني. (أبو جاموس، 2004)

وقد أثبتت دراسة (الأستاذ، 2007) أن هناك اختلافا بين الجامعات في تعزيزها لحق العودة في مناهجها، التعليمية وكانت النسب تتراوح ما بين متوسطة وقليلة فيما كانت المساقات التي تتضمن مفهوم حق العودة أقل بكثير من المتوقع.

وقد أثبتت دراسة (الحولي، 2007) التي تم إجراؤها، حيث عبرت بشكل كبير عن ضعف ثقافة حق العودة لدى هذه الشريحة الهامة من طلاب الجامعات الفلسطينية، وقلة المعلومات لدى الطلاب حولها، وذلك يعود للأسباب التالية:

1) قصور في المعلومات المرتبطة بحق العودة في المناهج الفلسطينية القديمة وضحالتها في المناهج الجديدة.

2) قلة المساقات التي تتحدث عن القضية الفلسطينية وتركيزها على معلومات سطحية وهامشية وتعرض القضية كسرد تاريخي جامد.

وأثبتت دراسة (قويدر، وآخرون، 2021) ضعف الكم المعرفي لثقافة حقي العودة وتقرير المصير في مناهج الجامعات الفلسطينية في إطار شامل يؤكد على الثوابت الفلسطينية.

كما اعتمدت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية استراتيجية واضحة الأهداف والمنطلقات في المناهج الفلسطينية، وهي التركيز على الإنسان الفلسطيني وإعادة التكوين الوطني، وركزت هذه الاستراتيجية على الأبعاد الوطنية والدينية والقومية والدولية. وكان البعد الوطني يركز على الهوية الفلسطينية بأبعادها التراثية والتاريخية والسياسية والاجتماعية. (الجعبري، 2018)

د- الأنشطة الطلابية:

تعد الأنشطة الطلابية بالجامعات الفلسطينية هي ممارسة هوايات الطلاب وتعزيز قدراتهم التي تنمي شخصتهم ضمن فريق واحد، وأيضاً تعمل على تعزيز الاتجاهات الايجابية نحو التعاون والتكافل وحب العمل من خلال تلك الأنشطة التي تعود عليهم بالنفع في مختلف النواحي. ومنها ما يلي:

فاز طالب من قسم الهندسة المعمارية في جامعة النجاح الوطنية بجائزةِ حق العودة لأفضل بوستر للنكبة للعام 2010، في الشهر الخامس، والتي كان قد نظمها المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين عضو الإئتلاف الفلسطيني لحق العودة (بديل)، حيث أن المسابقة كانت مفتوحةً على مستوى متنافسين من أنحاء العالم، ويروي البوستر في تصميمه حكايةَ النكبةِ الفلسطينية، ويركّز على حق العودة لأبناء فلسطين في الشتات، ويرسم ملامحَ تمسكِ الفلسطيني بأرضه. (جامعة النجاح الوطنية، 2018)

ه- مجالس اتحادات الطلاب

أثبتت دراسة الفرا (2015) أن مستوى تقييم دور الحركة الطلابية في تعزيز الاهتمام بالقضايا السياسية في ظل الانقسام الفلسطيني من وجهة نظر طلاب الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة حصل على بتقدير متوسط.

وتقوم مجالس واتحادات الطلبة في الجامعات الفلسطينية بدور فعال في بعض القضايا التي تخص اللاجئين وحق العودة من خلال الفعاليات وإحياء المناسبات التي تعبر عن المطالبة بحق العودة، ومنها:

أ- قيام مجلس الطلاب مجلس طلاب الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في 16 مايو 2022 بإحياء ذكرى النكبة 74 بالتعاون مع مركز العمل التطوعي لمرور 74 عاماً من المجازر والجرائم المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني ومرور 74 عام من الصمود في وجه المحتل والدفاع عن فلسطين، وإحياء ذكرى العودة للوطن، والتذكير بما حل بالفلسطينيين من معاناة" (صفحة مجلس الطلاب مجلس طلاب الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، 2022)

ب- قيام الطلاب الفلسطينيين في جامعة تل أبيب في الداخل المحتل(ليست جامعة فلسطينية) بتاريخ 2022/5/15، بنشيد "موطني"، خلال فعالية لإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية 74. ورفع الطلاب الأعلام الفلسطينية بأعداد كبيرة، وسط هتافات وطنية، رغم محاولات الشرطة الإسرائيلية قمع الفعالية وفضها. واعتداء طلاب إسرائيليون برفقة عناصر من الشرطة على الطلاب الذين شاركوا في الفعالية.(موقع الجزيرة، 2022)

ب. وظيفة البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي من حيث الأهمية بذات الدرجة التي تحتلها عملية التدريس إن لم يكن أكبر من ذلك، بسبب تعقد مشكلات الحياة وقضايا المجتمعات الأمر الذي يؤكد يوم بعد يوم أهمية البحث العلمي في حل القضايا والمشكلات التي تواجهها المجتمعات، فالبحوث العلمية بنوعيها الأساسية تؤدي إلى اكتشاف الحقائق وزيادة المعرفة العلمية، والتطبيقية من أجل خدمة الإنسان ورفاهيته علاوة على الكشف عن العلل والمشاكل التي تعترض تقدمه وتطوره ورفاهيته.

يعد البحث العلمي أحد المهام الرئيسية الثالث المناط بالجامعات القيام بها وذلك بجانب نشر العلم (التدريس) وخدمة المجتمع، وبدورها تسعى الجامعات الفلسطينية للقيام بهذا الدور الهام وذلك على الرغم من قلة الموارد والإمكانات.

أهم عناصر البحث العلمي ما يلي :

أ- الارتقاء بالبنية التحتية للبحث العلمي

أكدت جامعة النجاح في موقعها الرسمي أن أهم مبررات وجود برنامجها للهجرة واللاجئين، نقص الوعي تجاه حقوق اللاجئين الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعدم وجود حل عادل حتى هذه اللحظة لقضية اللاجئين الفلسطينيين رغم وجود قرارات من الأمم المتحدة والشرعية الدولية تتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم المهجرة، وتنكر الاحتلال لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.(جامعة النجاح 2022)

وأكدت دراسة (علوان، 2019) أن العائق الأساسي أمام التقدم البحثي في الجامعات الفلسطينية يتمثل في ضعف الموازنات المخصصة للبحث العلمي، مما أثر على سير البحث العلمي في الاتجاه العملي التطبيقي تلبية لاحتياجات المجتمع المحلي.

ومن الجامعات الفلسطينية التي ارتقت بالبنية التحتية للبحث العلمي، ما يلي:

1- يوجد في جامعة بيرزيت برنامج ماجستير دراسات الهجرة الدولية واللجوء، يسعى البرنامج إلى إنتاج معرفة نظرية وعملية معمقة حول مواضيع الهجرة الدولية واللجوء وأثرها في السياق الفلسطيني والإقليمي والدولي، وذلك من خلال طرح مساقات متخصصة في المواضيع ذات العلاقة، وتطوير المهارات البحثية عند الطلبة وتشجيعهم على النشر العلمي في الأوعية المحكمة، بما يسهم في سد الفجوة المعرفية لديهم. إضافة إلى ذلك، يسعى البرنامج إلى تحقيق التكامل مع برامج الماجستير الأخرى في الجامعة وذلك من خلال طرح مساقات مشتركة مع بعض تلك البرامج. كل ذلك من شأنه تمكين الطلبة من المساهمة في رسم سياسات اللجوء المحلية والدولية.(جامعة بيرزيت، 2022)

2- طرحت جامعة النجاح الوطنية تخصص الدراسات العليا في الهجرة واللاجئين والذي سيبدأ تدريسه مع بداية الفصل الدراسي الأول 2022_2023 .(النجاح الإخباري، 2022)

ب- إعداد مشروعات وبحوث علمية .

تظهر الإحصاءات العالمية لعام 2007، فيما يتعلق بالأبحاث المنشورة أن عدد الأبحاث المنشورة في الجامعات الفلسطينية متدنية جدا مقارنة بالدول المتقدمة، لا بل وحتى مع الدول النامية الشبيهة بفلسطين، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الأبحاث العلمية المنشورة في فلسطين 212 بحثا بينما بلغ العدد 13890 بحثا في اسرائيل و 1345 بحثاً في الأردن.(حسين، 2009: 2_4)

وفي إطار المشاريع البحثية التي تتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، فقد نظمت الجامعات الفلسطينية العديد من الأنشطة ومنها:

1- اشتملت مجلة ينابيع في العدد 11 شباط 2020، والتي تصدر عن جامعة القدس المفتوحة على عدد من المواضيع التي تتعلق بتعزيز ثقافة حق العودة، وذلك في عنصر الثقافة والفنون بمقالين لأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة، الأول، بعنوان: التراث الشعبي الفلسطيني.. حياة ودلالات، والثاني: الدلالة الرمزية للمفتاح في الفن التشكيلي الفلسطيني تجسيدا لاعتزاز الفلسطيني بالمفتاح كرمز للعودة. (عواد وعتيق، 2020: 16_18)

ج- إقامة ورش عمل ومؤتمرات علمية

أثبتت دراسة (نقيرة، 2009) أن المعلومات حول قضية اللاجئين والتغطية الإعلامية التي تخصصها وسائل الإعلام غير كافية، ويتمتع الطلاب الجامعيين بمستوى متوسط من المعرفة بقضية اللاجئين .

عقدت الجامعات الفلسطينية العديد من المؤتمرات العلمية المتخصصة لعرض نتائج الأبحاث والأوراق العلمية، ويتراوح عدد المؤتمرات العلمية السنوية ما بين 3 الى 21 مؤتمر لكل جامعة. (حشيش، 2011: 29)

وقد تم عقدت العديد من المؤتمرات العلمية في الجامعات الفلسطينية، حيث عقدت جامعة القدس المفتوحة مؤتمرات تتعلق بقضايا متعددة ومنها ما يخص اللاجئين وحق العودة، **أهمها:**

- المؤتمر الذي عقدته كلية العلوم التربوية في جامعة القدس المفتوحة، ودائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، بعنوان: "قضية اللاجئين ... 71 عاماً من النكبة واللجوء". وقد عُقد المؤتمر يوم الإثنين الموافق 23-9-2019م، بالخليل، وقد أوصى المؤتمر بتعزيز وبناء ثقافة حق العودة والحفاظ على الرواية الفلسطينية على الصعيدين الرسمي والشعبي، وفي الجامعات والمحاضرات والمناهج، وذلك بالمعرفة المدعمة بالخرائط ومعرفة القانون والتاريخ. وأصى المشاركون بربط الدراسات التي تعنى بالمقاومة الشعبية بالجوانب المختلفة للحياة الفلسطينية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. منبهين إلى أهمية الاستفادة من تجربتي بلعين والخان الأحمر بالوقوف في وجه جدار الضم والفصل العنصري، وتجربة مسيرات العودة الكبرى، وأيضاً بالاستعانة بالمناهج البحثية والمعاصرة في تحليل النصوص الإبداعية المقاومة. (الهودلي، 2020: 10)
- مؤتمر 2017/9/27 في رام الله، بعنوان: (اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات: الواقع والتحديات)

هدف المؤتمر التعرف على أهم المشاكل (التعليمية والسياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والسكنية) التي تعاني منها المخيمات الفلسطينية ومحاولة وضع حلول لها. والمساهمة في حشد الفعاليات الثقافية والوطنية ورصد التحديات التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء في الداخل والشتات، ومحاولة وضع آليات لمواجهتها. (جامعة القدس المفتوحة، 2017)

وفيما سبق تم عرض لعدد من ورش العمل والمؤتمرات التي من خلالها تم مناقشة للقضية الفلسطينية بشكل عام، وقضية اللاجئين وحق العودة إلى ديارهم، كما تمخض عنهم العديد من التوصيات بهذا الشأن.

د- عقد بروتوكولات واتفاقيات

تهتم الجامعات الفلسطينية بعقد اتفاقيات وبروتوكولات مع مؤسسات المجتمع في جميع المجالات، بما فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين وتنمية ثقافة حق العودة، ومن ضمنها:

1- تم الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم بين كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الخليل ومركز بديل تتضمن قيام المركز بتدريس مساق قانون اللاجئين الدولي، وتزويد الكلية بمنشورات ودراسات متعلقة باللاجئين وتنظيم دورات تدريبية وورشات عمل ومؤتمرات علمية.(جامعة الخليل، 2016)

د. وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة

تسعى الجامعات الفلسطينية إلى تنمية البيئة وخدمة المجتمع، والتعرف على مشكلاته، والمساهمة في حلها، وتلمس احتياجاته، وتلبية متطلباته، وتأهيل وتدريب العاملين في القطاعات المجتمعية المختلفة. (Loredana, 2011: 11-23)

ومن أهم مبررات أهمية وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة هو ما يشهده العالم اليوم من تحديات ومتغيرات عالمية على جميع الأصعدة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعد الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية في أي مجتمع تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها؛ فهي وليدة المجتمع وأداة في تأهيل القيادات الفنية والسياسية والمهنية والفكرية في ظل التطور والتقدم الذي يشهده العالم، وسيتم عرض للخدمات التي تقدمها الجامعات الفلسطينية للمجتمع الفلسطيني ومنها: تلبية احتياجات المجتمع، وحل مشكلات المجتمع، وأخيراً تقديم ابتكارات واختراعات جديدة وهي كما يلي:

أ- تلبية احتياجات المجتمع

أشارت نتائج دراسة الضاني (2010) إلى انخفاض مستوى الوعي السياسي العام لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة ، انخفاض مستوى الانتماء لدى الطلاب في الجامعات الفلسطينية، وتراجع قيام بلورة الهوية الوطنية ونشر الوعي السياسي. كما أشارت نتائج دراسة العاجز(2000) إلى ضعف الإمكانيات وتعدد مشاكل الجامعة وجعلها تبلور تركيزها لحل مشاكلها الداخلية، مما أوجد فجوة بين الحياة الجامعية والمجتمع.

وأقيمت أنشطة متعددة ضمن أنشطة الجامعات في تلبية احتياجات المجتمع منها:

1- أقامت دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع جامعة الأزهر بغزة- مسابقة بحثية لأفضل بحث علمي منهجي حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتم تكريم الفائزين في قاعة بيسان للمؤتمرات العلمية بجامعة الأزهر– غزة 2022/5/31 هدفت المسابقة إلى تشجيع وزيادة الوعي بأهمية البحث العلمي المتخصص في مباحث وموضوعات تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، من كافة أبعادها في إطار أكاديمي، وتوثيق كل ما يستجد من تطورات رافقت قضية اللاجئين الفلسطينيين خاصة في العقد الأخير في إطار أكاديمي منهجي، علاوة على تعزيز ثقافة حق العودة وتعزيز الرواية الفلسطينية حول النكبة مقابل دحض الرواية الإسرائيلية القائمة على الأكاذيب، وتزوير التاريخ. (دائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، 2022)

2- نظمت جامعة الأزهر بالتعاون مع دائرة شؤون اللاجئين مهرجاناً لإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية (74)؛ واستضافته جامعة الأزهر-غزة بمبنى الرياض للاحتفالات والأنشطة بحرم الجامعة بغزة يوم الاثنين الموافق 16 مايو 2022. (جامعة الأزهر غزة، 2022)

3- وفي دورته الرابعة انطلق مهرجان العودة السينمائي في 2021/2/28، تحت رعاية وزارة الثقافة الفلسطينية وبالشراكة مع جامعة فلسطين وملتقى الفيلم الفلسطيني حيث تم اهداء مهرجان العودة السينمائي في دورته الرابعة للأسرى سجون الاحتلال. (جامعة فلسطين، 2021)

4- أطلقت عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الأقصى حملة تغريدات إلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بحضور عدد من أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية بالجامعة، ولفيف من طلبة الجامعة، وعدد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بالشراكة مع نقابة الصحفيين. هذه الحملة تأكيداً على تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه فمواجهة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، واستمرت حملة التغريد على هاشتاج (#حق_العودة_حق_مقدس) على كافة مواقع التواصل الاجتماعي. (جامعة الأقصى، 2022)

ب- حل مشكلات المجتمع

ضعف الدور الاجتماعي للجامعات الفلسطينية الذي يستهدف خدمة طلبتها من جهة وخدمة المجتمع من جهة أخرى، نتيجة ضعف الموازنات المالية، وقد أثبتت دراسة (هللو، 2013) أن دور الجامعات في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية لا يرتقي لمستوى أكثر من(60%). ويظهر حرص بعض الجامعات على توفير جزء من الأقساط الجامعية للمحتاجين وخصوصاً طلاب المخيمات المتعسرين من خلال تقديم منح دراسية ومالية محدودة لإكمال مسيرتهم العلمية، كما تحرص بعض الجامعات على منح أبناء الشهداء والأسرى والجرحى والمتضررين من الاحتلال مقاعد دراسية مجانية أو تخفض رسوم الجامعة المستحقة. ومن تلك المساهمات لحل بعض المشكلات والتعاون مع بعض المؤسسات المجتمعية لحل بعض القضايا، ما يلي:

1- أطلقت جامعة الأقصى 2019/2/25 مبادرة لاستيعاب طلبة فلسطينيين من مخيمات الشتات وقبول خمسين طالب في الشتات للدراسة على حساب الجامعة، وتخصيص صندوقٍ لمساعدة الطلبة الفلسطينيين في مخيمات الشتات لاستكمال دراستهم. (منظمة التحرير الفلسطينية، 2019)

ج- تقديم ابتكارات واختراعات جديدة:

1- أنجز الأكاديمي الفلسطيني الدكتور معتصم عديلة من دائرة الموسيقى في جامعة القدس، أكبر موسوعة متخصصة بعنوان: "موسوعة الغناء النسائي الشعبي في فلسطين- دراسة أثنوميوسيكولوجيّة" وهي الموسوعة الأولى من نوعها على مستوى العالم التي تعنى بهذا الشقّ من التراث الموسيقي الفلسطيني. وتجمع الموسوعة في (2000) صفحة، ما يقارب (1000) نموذج غنائيّ نسائي شعبي خاص بمجتمع واحد، وهو المنجز الأول من نوعه عالميّاً في هذا المضمار، وتكمن أهميّتها كذلك في كونها تُعنى بجزء أصيل من التراث الفلسطيني الذي يعدّ جزء من الهويّة الثقافيّة الشعبيّة المهددة بالضياع والاندثار.(جامعة القدس، 2018)

وفي ضوء ما سبق وما تم عرضه أن الجامعات الفلسطينية تعتني بخدمة المجتمع، وتسهم بأبحاث تساعد في إيجاد حلول لمشكلاته، بحيث يتكامل دورها ويتناسق مع النسق المجتمعي الفلسطيني، إلا أن هناك جوانب قصور في تلك المنظومة.

سيتم توضيح تحليل البيئة الداخلية لنقاط (القوة والضعف) والخارجية (الفرص والتهديدات) باستخدام أحد أساليب التخطيط الاستراتيجي، وهو أسلوب التحليل البيئي الرباعي (SWOT)، ذلك لإبراز كيفية تأثير البيئة الداخلية والخارجية لدور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة من خلال وظائف الجامعة وهي كما يلي:

1. وظيفة التعليم

أ. البيئة التعليمية

نقاط القوة	نقاط الضعف
– عقد الندوات وورش العمل، وعرض الأفلام الوثائقية من خلال مسرح الجامعة عن اللاجئين والنازحين للطلاب.	– القصور في ربط مفاهيم حق العودة بمفاهيم ترتبط بحقوق الإنسان وبقرارات الأمم المتحدة.

– تعزيز الأكاديميين الهوية الوطنية والقضايا الوطنية لدى الطلاب لا سيما فيما يتعلق بحق العودة أثناء إلقاء محاضراتهم.	– ضعف ثقافة حق العودة بسبب قلة المعلومات لدى طلاب الجامعات حول قضية اللاجئين.

الفرص	التهديدات
– استثمار الجامعة للمناسبات الوطنية والدينية لتكريس حق العودة. – تزويد طلاب الجامعات بالمعلومات والمعارف التاريخية والجغرافية المتعلقة بفلسطين والقضية الفلسطينية.	– استمرار الاحتلال بإعاقة أغلب الجهود والبرامج التنموية في فلسطين. – تأثير التطورات السياسية الأخيرة على مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي غلبت فيها المصالح الحزبية علي المصالح الوطنية.

ب. التدريب المهني:

نقاط القوة	نقاط الضعف
– تنظيم بعض عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات برامج تدريبية تتعلق بقضية اللاجئين. – التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني لعقد الفعاليات المتعلقة بحق العودة .	– قلة البرامج التدريبية التي تتعلق باللاجئين وحق العودة. – نقص التمويل من مؤسسات المجتمع المدني للجامعات الفلسطينية.

الفرص	التهديدات
– دعم مؤسسات المجتمع المدني للجامعات الفلسطينية الخاصة والأهلية. – عقد مؤسسات المجتمع المدني مع الجامعات المزيد من الفعاليات الوطنية المتعلقة باللاجئين وحق العودة.	– يؤدي قلة التمويل للجامعات الفلسطينية إلى تقديم خدمة ضعيفة في المجتمع الفلسطيني.

ج. المناهج التدريسية:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- تحليل مضمون أربعة مقررات في إحدى الجامعات الفلسطينية وتوصلت أنها تسهم	– تناولت المساقات الدراسية في محتواها سياقات لفظية ضمنية أكثر من النصوص

إيجابيا في تعزيز التراث الشعبي والهوية الوطنية الفلسطينية. - وجود مساق إجباري بمتطلبات الجامعة عن القضية الفلسطينية بالجامعات الفلسطينية.	الصريحة فيما يتعلق بحق العودة. – ضعف المساقات التي تتحدث عن القضية الفلسطينية وتركيزها على معلومات سطحية وهامشية وتعرض القضية كسرد تاريخي جامد.

الفرص	التهديدات
– طرح مفهوم العودة بصورة منهجية تنسجم وتطلعات الشعب الفلسطيني وقيم المجتمع والابتعاد عن العشوائية في الطرح في إطار شامل يؤكد على الثوابت الفلسطينية. – قيام البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية في الجامعة في نشر المعلومات والقيام بالأنشطة بهدف إحياء ثقافة حق العودة.	– القصور في دعم وتبني الباحثين مالياً، مما يضعف إنتاجهم العلمي من كتب وأبحاث تتعلق بالقضية الفلسطينية.

د. الأنشطة الطلابية:

نقاط القوة	نقاط الضعف
– عقد الندوات والمهرجانات الوطنية، وإقامة المعارض التي تساهم في تنمية الوعي الوطني والسياسي. – تنظيم مهرجانات وندوات سينمائية بهدف الحفاظ على الموروث الثقافي وحماية ودعم الهوية الفلسطينية.	– ضعف التخطيط الجيد للأنشطة الطلابية في الجامعات. – ضعف الجهود المبذولة في النشر الالكتروني التي تخدم قضية اللاجئين وحق العودة.

الفرص	التهديدات
– القيام برحلات وزيارات ضمن الأنشطة الطلابية للمدن والقرى الفلسطينية المهجرة. – التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني لإحياء المناسبات الوطنية والتي تنمي ثقافة حق العودة.	– حرمان الطلاب من الوصول بين المحافظات في الداخل المحتل للقيام بزيارات للمدن والقرى المهجرة. – صعوبة التنقل بين المحافظات الفلسطينية بسبب الحواجز العسكرية للاحتلال.

ه. مجالس اتحاد الطلاب:

نقاط القوة	نقاط الضعف
– تسعى الحركات الطلابية لإيجاد دور فعال ورئيس في تنمية الانتماء لديهم من خلال توجيههم وتوعيتهم بالمخاطر السياسية التي تدور من حولهم. – تنظيم العديد من الفقرات الفنية والتراثية، ومعارض للصور، التي تجسد رحلة الشتات الفلسطيني ومعاناته.	– منع القيام بإحياء الفعاليات والمناسبات الوطنية في بعض الجامعات. – ضعف التنسيق والتشارك مع مجالس الطلاب في محافظات الضفة وغزة بسبب الانقسام الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي.

الفرص	التهديدات
– إعداد خطة عمل شاملة قادرة على توحيد الصفوف وتحقيق الأهداف لمختلف الأطر الطلابية ذات الانتماءات السياسية المختلفة. – قيام الحركات الطلابية بتبني أفكار جديدة يمكن من خلالها تنفيذ أنشطة قادرة على نشر ثقافة حق العودة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.	– اعتقال أعضاء مجالس الطلاب من قبل الاحتلال الصهيوني. – فرض مجالس من قبل بعض الادارات الجامعية خوفاً من إجراء الانتخابات وفرز مجالس طلبة يختلف مع توجهات الجامعة.

2. وظيفة البحث العلمي:

أ. الارتقاء بالبنية التحتية:

نقاط القوة	نقاط الضعف
– وجود برنامج ماجستير دراسات الهجرة الدولية واللجوء في جامعة بيرزيت. – أسست جامعة النجاح الوطنية البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية، وطرحت تخصص الدراسات العليا في الهجرة واللاجئين.	– قلة الدراسات التي تتعلق بقضية حق عودة اللاجئين. – قلة وجود مجلات علمية تعنى بنشر الأبحاث العلمية المتعلقة بالتراث الشعبي الفلسطيني.

الفرص	التهديدات
– تنفيذ الدراسات والأبحاث ونشرها، أو المشاركة بها في مؤتمرات وندوات، وذلك حول جميع القضايا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين. – حث الأكاديميين على إعداد بحوث تتعلق بتحقيق المصالحة الوطنية بهدف توحيد الجهود للمطالبة بالحقوق الوطنية.	– تدمير مؤسسات التعليم العالي من قبل الاحتلال الصهيوني. – عدم تمكن الأكاديميين من التنقل بحرية من وإلى مناطق السلطة الفلسطينية، بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

ب. إعداد مشروعات وبحوث علمية

نقاط القوة	نقاط الضعف
– عقد المؤتمرات والندوات هي أكثر فعالية وشيوعاً في نشر ثقافة حق العودة. – اشتملت بعض المجلات البحثية الجامعية ببحوث ومقالات تتعلق بتعزيز ثقافة حق العودة.	– قلة توفر البيئة والظروف البحثية الملائمة. – ضعف ربط الجهد البحثي بأهداف التنمية الشاملة، ومحدودية الاستعانة من نتائج الجهد البحثي.

الفرص	التهديدات
– عقد مؤتمرات وندوات وأيام دراسية لتعزيز ثقافة حق العودة. – التنسيق والتعاون مع المؤسسات واللجان والمراكز المعنية بعودة اللاجئين داخل الوطن وخارجه بهدف ترسيخ ثقافة العودة.	– استمرار تنفيذ المخططات الإسرائيلية والدولية لشطب وتصفية قضية اللاجئين وحق العودة. – انتهاك الحماية العامة من قبل الاحتلال للمتاحف والمكتبات الجامعية والممتلكات الثقافية والتراثية الفلسطينية ومصادرة أجهزة الحاسوب في الجامعات.

ج. عقد بروتوكولات واتفاقيات

نقاط القوة	نقاط الضعف
- توقيع مذكرات تفاهم بين الجامعات الفلسطينية ومراكز تختص باللاجئين الفلسطينيين لتدريس مساق قانون اللاجئين الدولي. - اتفاق متخصصون وأكاديميون يدرّسون في الجامعات الفلسطينية مع دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية على تولى مهمة تحكيم بحوث علمية ل"مسابقات بحثية".	- قصور في وجود آليات عمل مشتركة بين الجامعات لإنتاج بحوث تتعلق بتنمية ثقافة حق العودة. - ضعف العلاقة بين الجامعات الفلسطينية والمؤسسات الرسمية التثقيفية (التوجيه السياسي والمعنوي) لإجراء اتفاقيات تعاون بينهم للقيام بدورها الوطني في الجامعات.

الفرص	التهديدات
– إجراء اتفاقيات تعاون بين الجامعات الفلسطينية والمؤسسات المحلية والدولية لتعزيز ثقافة حق العودة. – إجراء اتفاقيات تعاون بين الجامعات الفلسطينية والجامعات العربية والدولية لتبادل الأكاديميين والطلاب الفلسطينيين.	– تركيز الجامعات على الناتج المالي أكثر من حرصها على الناتج المعرفي والثقافي. – خشية بعض الجامعات العربية والدولية من إجراء اتفاقيات تعاون مع الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

3. وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ. تلبية احتياجات المجتمع

نقاط القوة	نقاط الضعف
– تنظيم بعض الجامعات الفلسطينية مع مؤسسات المجتمع المدني فعاليات ومهرجان يتعلق بحق العودة. – تنظيم مراكز الدراسات في بعض الجامعات الفلسطينية استطلاعات رأي حول تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحق العودة.	– قلة الفعاليات الوطنية المؤثرة في تنمية ثقافة حق العودة من حيث فاعليتها على مستوى الوطن. – ضعف المشاركة في الأنشطة التطوعية من قبل طلاب الجامعات الفلسطينية التي تنمي التمسك بالأرض كزراعة الزيتون.

الفرص	التهديدات
– تعزيز المشاركة في الحراك الشعبي المتمثل بالمسيرات السلمية إحياء لحق العودة. – تعزيز ثقافة حق العودة وتعزيز الرواية الفلسطينية حول النكبة مقابل دحض الرواية الإسرائيلية القائمة على الأكاذيب، وتزوير التاريخ من خلال مشاركة الجامعة في دعم المخيمات.	– قمع المسيرات السلمية لإحياء حق العودة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. – استمرار الاحتلال في تجريف الأراضي الزراعية المملوكة للفلسطينيين وقلع أشجارها وخاصة أشجار الزيتون، ومصادرتها.

ب. حل مشكلات المجتمع

نقاط القوة	نقاط الضعف
– إطلاق مبادرة من جامعة فلسطينية لاستيعاب طلبة فلسطينيين وأيضاً تعزيز تحسين الحالة الصحية من مخيمات الشتات. – تنظيم من جامعة فلسطينية مع بعض مؤسسات المجتمع المحلي ندوات وأيام دراسية تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين.	– قلة المشاركة من الجامعات الفلسطينية مع مؤسسات المجتمع المدني في الفعاليات الوطنية. – قلة عقد مؤتمرات وأيام دراسية من الجامعات الفلسطينية مع مؤسسات المجتمع المحلي.

الفرص	التهديدات
– دعم المزارع الفلسطيني بكافة الامكانات المتاحة من خلال كليات الزراعة التابعة للجامعات الفلسطينية. – استخدام طلاب الجامعات وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الاجتماعي الشخصي للقيام بفضح سياسات وممارسات الاحتلال ونشره محليا وعالميا.	– قطع الدعم والتمويل عن الجامعات الفلسطينية. – صعوبة تأمين الدعم المالي من الخارج للجامعات الفلسطينية بسبب سياسات الاحتلال.

ج. تقديم ابتكارات واختراعات جديدة

نقاط القوة	نقاط الضعف
- أنجز الأكاديمي الفلسطيني الدكتور معتصم عديلة من دائرة الموسيقى في جامعة القدس، أكبر موسوعة متخصصة. - شاركت جامعة النجاح الوطنية في مسابقة "HULT PRIZE" في مجال الطاقة، التي جرت في سنغافورة.	- ضعف إسهام الجامعة في الانجازات والابتكارات والتي تكون بشكل فردي دون التشجيع منها يخص حق العودة. - قلة الامكانيات المتاحة للطلاب لتحقيق أي ابتكار او اختراع يخص حق العودة.

الفرص	التهديدات
– اتفاق الجامعات الفلسطينية فيما بينهم بأعمال مشتركة مبتكرة خاصة بحق العودة. – يخلق التبادل الطلابي بين الجامعات جو من الابتكار والابداع في وسائل مختلفة لتنمية ثقافة حق العودة.	– تأخر الموافقات الأمنية من قبل الدول المضيفة لمشاركة الطلاب في الفعاليات بمختلف أشكالها المتعلقة بحق العودة. – منع الاحتلال إدخال بعض المواد المستخدمة في المشاريع البحثية المتعلقة بحق العودة.

المحور الرابع: مقترحات إجرائية لتفعيل دور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة:

ويتناول هذا الجزء مقترح يوضح آلية تفعيل دور الجامعات الفلسطينية في تنمية ثقافة حق العودة من خلال وظائفها وهي كما يلي: مجال التعليم ومجال الدراسات العليا والبحث العلمي ومجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة النظرية من نتائج البحوث والدراسات السابقة سيتم عرض المقترحات، كما يلي:

أ- نتائج البحث:

وقد خلص البحث للنتائج التالية، أهمها:

1. تعزز ثقافة حق العودة لدى طلاب الجامعات الفلسطينية التمسك بالوطن والانتماء له، والدفاع عنه.
2. يؤدي نشر ثقافة حق العودة التمسك بالحقوق التاريخية والشرعية للشعب الفلسطيني والتي أكدتها المواثيق الدولية كافة.
3. ضرورة إيجاد بيئة جامعية لتنمية ثقافة حق العودة للوطن من خلال وظائف الجامعة الثلاث.

4. أهمية إبراز انتهاكات الاحتلال الثقافية من خلال إعداد المزيد من الاستطلاعات والمقابلات والبحوث التي تهدف للمطالبة بحماية قانونية للتراث والممتلكات الثقافية الفلسطينية.
5. تفعيل التعاون مع المؤسسات الاجتماعية لمواجهة المشكلات التي تتعلق باللاجئين الفلسطينيين.
6. تعقد الجامعات الندوات وورش العمل، وعرض الأفلام الوثائقية، وتنظم العديد من الفقرات الفنية والتراثية، ومعارض للصور، التي تجسد رحلة الشتات الفلسطيني ومعاناته.
7. تناولت المساقات الدراسية في محتواها سياقات لفظية ضمنية أكثر من النصوص الصريحة فيما يتعلق بحق العودة، وركزت على معلومات سطحية وهامشية، عرض القضية كسرد تاريخي جامد.
8. قلة توفر الاحتياجات المادية في أغلب الجامعات لتنفيذ أنشطة طلابية متنوعة تتعلق بتنمية ثقافة حق العودة.
9. وجود مساق إجباري بمتطلبات الجامعة عن القضية الفلسطينية بالجامعات الفلسطينية.
10. ضعف التنسيق والتشارك مع مجالس الطلاب في محافظات الضفة وغزة بسبب الانقسام الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي.
11. وجود برنامج ماجستير دراسات الهجرة الدولية واللجوء في جامعة بيرزيت، وإنشاء ملف دراسات اللاجئين جامعة القدس المفتوحة يتبع الملف برنامج البحث العلمي والدراسات العلي، وتأسيس البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية في جامعة النجاح الوطنية، وطرحت أيضاً تخصص الدراسات العليا في الهجرة واللاجئين.
12. عقد اتفاقيات وسبل تعاون من قبل الجامعات الفلسطينية مع دائرة شؤون اللاجئين لإحياء قضة اللاجئين وحق العودة.
13. ضعف الجهود المبذولة في استثمار الاعلام والنشر الالكتروني الذي يخدم قضية اللاجئين وحق العودة.
14. قلة عقد مؤتمرات وأيام دراسية من الجامعات الفلسطينية مع مؤسسات المجتمع المحلي .

ب- المقترحات الإجرائية: وتشمل هذه المكونات ما يلي:

المكون الأول: تقديم تعليم داعم لثقافة حق العودة.

يهدف إلى عرض مجموعة من المتطلبات التي تساعد على توفير تعليم معزز لثقافة حق العودة لدى طلاب الجامعات الفلسطينية، وهي كالتالي:

1. تحرص الجامعة على تضمين البرامج الدراسية التي تنمي القيم الوطنية والتمسك بالحقوق التاريخية.
2. تدعم الجامعة للأنشطة الطلابية للحفاظ على التراث الفلسطيني المتنوع ونشره.
3. تستعين بالتكنولوجيا الإعلامية لإنشاء مواقع وصفحات إلكترونيه تعزز الحفاظ على الحقوق والثوابت الفلسطينية.
4. تنظم أنشطة متنوعة وزيارات ميدانية لبعض المدن الفلسطينية المهجرة.

5. تنفذ أنشطة طلابية بهدف بيان الآثار السلبية التي خلفها الاحتلال في المدن الفلسطينية المهجرة.
6. تعد مواد تعليمية جديدة متميزة بأحدث الأساليب والتقنيات الخاصة، وإنشاء أرشيف صور للمدن الفلسطينية المهجرة.
7. تطور برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتنمية وعيهم بثقافة حق العودة وتحقيق انعكاساته الايجابية لدى الطلاب.
8. تقدم عروض بالمسرح الجامعي تبرز معاناة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية.
9. توجد إدارة الجامعة التوازن داخل برامجها ومناهجها وطرق تدريسها بهدف دعم الطلاب بالمعارف التي تكرس حقوق الشعب الفلسطيني.
10. يوعى الطلاب بشأن بالمستجدات الدولية والاقليمية.

أ- آليات تفعيل ثقافة حق العودة المتعلقة بمكون التعليم.

1. عقد برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتنمية اتجاهاتهم نحو حق العودة.
2. إنشاء مواقع وصفحات إلكترونية تعزز الحفاظ على الحقوق والثوابت الوطنية.
3. تقدم برامج تثقيفية جديدة تراعي ثقافة حق العودة لزيادة الوعي لدى الطلاب.
4. عمل زيارات ميدانية لمخيمات اللاجئين بهدف تعزيز حق العودة.
5. دمج قيم ثقافة حق العودة في المناهج الدراسية.
6. تعقد معارض متنوعة لتعزيز التراث الفلسطيني وتحقيق الانتماء لفلسطين.
7. عقد برامج تدريبية على استخدام الفنون المعبرة عن ثقافة حق العودة.
8. إحياء المناسبات الوطنية لتعزيز حق العودة لفلسطين.
9. يلقى مسؤولين سياسيين وشخصيات مجتمعية محاضرات للطلاب تخص القضية الفلسطينية وحق العودة.
10. عقد لقاءات توعية بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب للتأكيد على أهمية حق العودة لفلسطين.

ب- صعوبات تحقيق المقترحات الإجرائية لمكون التعليم:

1. توجد عراقيل إدارية تضعها بعض الإدارات الجامعية أمام الطلاب لممارسة أنشطة وفعاليات وطنية تعنى بحق العودة بسبب الخلافات الحزبية.
2. يقل توفر متخصصين في مجال اللاجئين للعمل في الجامعات الفلسطينية.
3. يضعف الاهتمام من قبل إدارات الجامعات للأنشطة والفعاليات التي تنمي ثقافة حق العودة.
4. يصعب استقبال طلاب من الداخل الفلسطيني للجامعات الفلسطينية.
5. يصعب الاستعانة بمختصين من الداخل المحتل للحفاظ على وحدة الحال بين الفلسطينيين في

الوطن الفلسطيني.

6. تقل البرامج التدريبية التي تنمي اتجاهات أعضاء هيئة التدريس التي تنمي ثقافة حق العودة.
7. يضعف التعاون بين الجامعات في تبادل الخبرات حول نشر ثقافة حق الانسان في العودة لفلسطين.
8. يضعف ملائمة محتوى البرامج الدراسية لتحقيق ثقافة حق العودة وبعض القضايا الوطنية الاخرى.

المكون الثاني: اهتمام الدراسات العليا والبحث العلمي بنشر الوعي الثقافي بحق العودة للوطن:

تسعى الجامعات الفلسطينية إلى الريادة والتميز والإبداع والارتقاء بالبحث العلمي وذلك عن طريق تحويل نتائج البحوث إلى ابتكارات ومنتجات تسهم في تنمية المجتمع وفي نفس الوقت تبذل مجهودات متعددة ومتنوعة لتنمية ثقافة حق العودة لدى طلابها، ولتحقيق ذلك لابد من وجود المتطلبات التالية:

1. يوضع خطط توجيهية لطلاب الدراسات العليا لإعداد مشروعات وبحوث تخدم القضية الفلسطينية.
2. تخصص ميزانية لدعم البحوث العلمية المتعلقة بثقافة حق العودة.
3. تنظم زيارات ميدانية علمية على المدن المهجرة والمواقع الأثرية.
4. تنسق إدارة الجامعة مع صانعي القرار لدعم الأنشطة التعليمية والبحثية والعلمية التي تعزز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.
5. يشارك القيادات الجامعية بالمهجر في الأنشطة العلمية والبحثية التي تتعلق بالعودة.
6. ينشأ وحدات ومراكز بحثية بالجامعة تختص بقضايا اللاجئين.
7. يوجه النشاط البحثي تجاه قضايا حق العودة.
8. عقد مؤتمرات دولية لنشر الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني بشكل عام وحق العودة بشكل خاص.
9. عقد مسابقات علمية وثقافية تكرس الانتماء للوطن وتعزز التمسك بالحقوق والثوابت الوطنية.

أ- آليات تفعيل ثقافة حق العودة المتعلقة بمكون الدراسات العليا والبحث العلمي:

1. يوضع خطط توجيهية لطلاب الدراسات العليا نحو البحث في مجالات ثقافة حق العودة.
2. تنظم زيارات ميدانية لمؤسسات المجتمع المحلي والدولي التي تعني بنشر ثقافة حق العودة.
3. عقد ورش عمل لربط مفهوم حق العودة بمفاهيم أخري ترتبط بحقوق الإنسان والقرارات الدولية وقرارات الأمم المتحدة.
4. يبرم اتفاقيات تعاون بين الجامعات والمؤسسات الفلسطينية والدولية في مجال البحث العلمي.

5. يوضع استراتيجية للبحث العلمي تتبني ثقافة حق العودة على ضوء التجارب الدولية.
6. تعقد مؤتمرات علمية حول قضايا حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الخارج.
7. تمول الأنشطة البحثية لتعزيز ثقافة حق العودة بما ينسجم ومعاناة الفلسطينيين.
8. تجرى الهيئة التدريسية لبحوث ودراسات لتعزيز ثقافة حق العودة على المستوي الدولي والمحلي.
9. تخصص ميزانية لدعم البحوث والدراسات المتعلقة بثقافة حق العودة.
10. عقد مؤتمرات علمية تحث الطلاب على عمل مشروعات بحثية تعنى بالتمسك بالحقوق التاريخية والوطنية.

ب- صعوبات تحقيق المقترحات الإجرائية لمكون الدراسات العليا والبحث العلمي:

1. تقل المصادر المالية التي تدعم البحوث العلمية المتعلقة بحق العودة وقضية اللاجئين.
2. يندر التعاون مع الجامعات خارج فلسطين فيما يتعلق بالأنشطة البحثية المشتركة التي تتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.
3. يصعب وصول الباحثين للمشاركة في المؤتمرات العلمية والبحثية لقضايا اللاجئين بسبب سياسات المنع من الاحتلال.
4. يضعف الاهتمام بالبحث العلمي فيما يخص حق العودة وقضايا اللاجئين.
5. قصور في التسهيلات اللازمة للباحثين لإجراء البحوث العلمية المتعلقة بحق العودة لفلسطين.
6. ترتفع التكاليف المالية لإجراء بحوث علمية عن ثقافة حق العودة.
7. يقل تنظيم معارض متنوعة لتعزيز التراث الفلسطيني الذي يحقق الانتماء لفلسطين.
8. يقل اشتراك الجامعات في المؤتمرات حول قضايا حق عودة اللاجئين.
9. يندر مشاركة بعض أعضاء هيئة التدريس لتدني المستوى العلمي الذي يقف حائلاً في طريق البحوث العلمية أو في المؤتمرات والندوات التي تهتم بقضية اللاجئين وحقوقهم الوطنية.

المكون الثالث: التنسيق بين خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة والمؤسسات العاملة في مجال حق العودة:

يهدف إلى عرض مجموعة من المتطلبات التي تساعد على التنسيق بين خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة والمؤسسات العاملة في مجال حق العودة، وهي كالتالي:

1. تقدم مساعدات تخدم طلاب المخيمات الفلسطينية بمشاركة الجامعة لمؤسسات المجتمع المدني
2. تعقد محاضرات عامة لنشر ثقافة حق العودة بين أفراد المجتمع.
3. تعقد شراكات جديدة مع مؤسسات المجتمع المحلي على ضوء المستجدات الدولية للمحافظة على الإرث الحضاري للقرى والبلدات المهجرة.
4. تعقد اجتماعات مع الاطراف المجتمعية لمناقشة حلول مشكلات اللاجئين.
5. توظف الوسائط الإعلامية في الجامعة لنشر ثقافة حق العودة.
6. اتعقد شراكات بين الجامعات والمنظمات العالمية لإبراز معاناة الشعب الفلسطيني.
7. تعزز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني لتنظيم زيارات للمدن المهجرة.
8. تقدم خدمات متخصصة للاجئين لنشر ثقافة ضرورة المطالبة بحق العودة لفلسطين.

أ- آليات تفعيل ثقافة حق العودة المتعلقة بمكون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة:

1. عقد برامج إعلامية إلكترونية للمجتمع المحلي للمحافظة على المستوي الفكري للطلاب حول حق العودة.
2. عقد شراكات جديدة مع مؤسسات المجتمع المحلي لتكثيف الكم المعرفي لمفهوم حق العودة في المناهج الفلسطينية الجديدة.
3. توظف وسائل الإعلام الجامعية لنشر الوعي بمفاهيم حق العودة كأداة فكرية وثقافية وقيمية لتعزيز الصمود على الأرض.
4. تسهل الإجراءات لتقديم المعلومات والبيانات العلمية لهيئات المجتمع المحلي فيما يتعلق بحق العودة.
5. عقد محاضرات عامة والمشاركة في المسابقات المحلية لنشر ثقافة حق العودة بين أفراد المجتمع المحلي.
6. تقدم أساليب تشجع كل فرد في مجال تخصصه لممارسة مفاهيم ذات صلة بحق العودة وحقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع.
7. تغطي الجامعة بالتنسيق مع المجتمع المحلي المستحقات المالية وذلك لكفالة الطلاب المحتاجين وخاصة من المخيمات بهدف عدم هجرتهم خارج الوطن.
8. يعد الطلاب دراسات عن المدن، والقرى الفلسطينية التاريخية المحتلة.
9. يستغل الطلاب لصفحات التواصل الاجتماعي لتعزيز ثقافة حق العودة لفلسطين التاريخية.
10. تعزز الأنشطة الطلابية التي تهتم بالتراث الفلسطيني من فن وثقافة وتقاليد واجتماعيات.

ب- صعوبات تحقيق المقترحات الإجرائية لمكون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة:

1. يندر مشاركة القيادات الأكاديمية بنشر ثقافة حق العودة من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
2. يصعب توفير بيئة تعليمية ثقافية تخدم احتياجات الطلاب العلمية والثقافية وتنمية معارفهم فيما يتعلق بحقوقهم الوطنية.
3. يضعف التنسيق بين الجامعات والنخب السياسية بنشر ثقافة حق العودة وقضايا اللاجئين.
4. يندر مساهمة مؤسسات المجتمع المدني من المشاركة ببرامج متنوعة تتعلق بدعم اللاجئين.
5. يقل دعم المخيمات الفلسطينية والاهتمام بقضية اللاجئين.
6. يضعف المشاركة في نشاطات الهيئات المعرفية في المجتمع كالمكتبات والمتاحف ودور الآثار والمعارض وتقديم المشورة المتخصصة فيما يتعلق بحق العودة وقضية اللاجئين.
7. تفتقر الجامعة لبرامج نوعية مجتمعية في مجال حق العودة لفلسطين.
8. يقل التشجيع من قبل الجامعة لعمل زيارات ميدانية لمخيمات اللاجئين.
9. يضعف التعاون بين الجامعة والمنظمات العالمية لإبراز معاناة الشعب الفلسطيني.
10. يضعف التواصل مع المجتمع وتلبية احتياجاته لتحقيق تنمية ثقافية وتعزيز الاتجاهات القيمية التي تهدف إلى التمسك بالوطن ونبذ الهجرة الطوعية.

الدراسات المقترحة:

وفي ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يمكن اقتراح بعض الموضوعات، منها يلي:

1. آفاق تطبيق حق العودة في ظل المستجدات السياسية والمتغيرات العالمية من وجهة نظر أساتذة التربية في الجامعات الفلسطينية.
2. دراسة مقارنة في الفكر الفلسطيني والفكر الإسرائيلي التربوي لمكانة حق العودة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. أبو ساكور، تيسير عبد الحميد، (2009)، دور الجامعات الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية في تنمية الوعي السياسي ونشره لدى الشاب الجامعي، **مجلة جامعة الخليل للبحوث**، 4 (1)، ص 223-252.
2. الأتربي، محمد عبد العليم، (2021)، آليات الحماية المجتمعية بالمنظمات الدولية لمواجهة مشكلات اللاجئين بالمجتمع المصري، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الفيوم، ع2، 402-454.
3. الأستاذ، محمود، (2007)، حق العودة في مناهج التعليم الجامعي، بحث مقدم للمؤتمر الفكري والسياسي الثاني للتجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة، **عنوان المؤتمر تعزيز ثقافة حق العودة في المناهج الدراسية الأدب والإعلام**، فلسطين، غزة.
4. الأسد، ناصر الدين، (2013)، **الموسوعة الفلسطينية الميسرة**، هيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثقافة، ط1،عمان، الأردن.
5. آل رفعة، مسفر، (2019)، دور الانشطة الطلابية في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلبة – جامعة جازان نموذجاً، **مجلة جازان للعلوم الانسانية**، 8(2)، 146 – 165.
6. الأمم المتحدة، (2006)، **تقرير رصد سكان العالم مع التركيز على الهجرة الدولية والتنمية**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة السكان والتنمية، الدورة التاسعة والثلاثون.
7. الأمم المتحدة، (2016)، الأسباب الجذرية للنزوح، برنامج الأغذية العالمي WFP، جنيف.
8. البرميل، حسن، (2011)، اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة (دراسة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة)، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث الدراسات**، 1(24)، 75-118.
9. الثبيتي، محمد عثمان وحسين، محمد فتحي (2016). دور إدارة الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبة جامعة تبوك، **مجلة طيبة للعلوم التربوية**، كلية التربية، جامعة طيبة، 11 (3)، 363-364.
10. جامعة منيسوتا، (2022)، دليل تدريبي لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاجئين، دائرة الحقوق، مكتبة حقوق الانسان، أمريكا.
11. الجعبري، طارق عبد الفتاح، (2018)، **واقع المنهاج الفلسطيني في تعزيز الصورة الذهنية للوطن: دراسة استقصائية تحليلية في منهاج التربية الوطنية في المرحلة الأساسية**، المركز الديمقراطي العربي.
12. حسين، أيمن، (2009)، **البحث العلمي في فلسطين: معوقات وتحديات**، جامعة النجاح الوطنية الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1-7.
13. حشيش، ماهر، (2011). مدى تلبية الجامعات الفلسطينية الاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر الاداريين في الاتحادات الصناعية، **رسالة ماجستير**، جامعة الخليل، قسم إدارة الاعمال، الخليل، فلسطين.

14.الحولي، عليان (2007). ثقافة حق العودة لدى طلبة الجامعات الفلسطينية"، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الفكري السياسي الثاني**، فلسطين، غزة، 1-13.
15.الحولي، عليان (2007). ثقافة حق العودة لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، **ورقة عمل بعنوان مقدمة لمؤتمر حق العودة**، غزة، من 16-5/17/ 2007.
16.خروب، فريال، (2011)، دور التربية في تنمية ثقافة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، **مجلة جريدة حق العودة**، ع43.
17.الخضاري، محمد (2021)، متطلبات تنمية مهارات المستقبل في الجامعات السعدية من خلال وظائف الجامعة الثلاث، **مجلة البحوث والنشر العلمي**، كلية التربية، جامعة أسيوط، 37(6)، 132-171.
18.خطيب، محمد بن شحات حسين، (2020)، دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها في ضوء التغيرات الثقافية ومستجدات العصر، **المجلة العربية للنشر العلمي**، ع20.
19.داوود، رقية أحمد، (2020)، واقع قضية اللاجئين الفلسطينيين في قرارات جامعة الدول العربية، **مجلة جامعة الاسراء للمؤتمرات العلمية**، ع5، 17 – 33.
20.زريق، إيليا، (1994)، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، 5 (19)، 1-14.
21.الزعبي، أكرم، (2019)، حق العودة المستدامة وفقا لقواعد القانون الدولي العام، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، جامعة المنصورة كلية الحقوق، ع69، 1092 - 1261.
22.السيد، محمود، (2013)، تصميم المناهج الجامعية، **المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر**، 23(44).
23.الشخيبي، علي السيد، (2002)، التعليم الجامعي العربي بعد . رؤية مستقبلية، **المؤتمر السنوي التاسع (العربي الأول)**، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة.
24.شلط، محمد موسى، (2016)، حق العودة في ضوء المناهج الفلسطينية، **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، جامعة فلسطين، 6 (4)، 327-348.
25.صادق، محمد، (2014)، **إدارة الجودة الشاملة في التعليم**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، دار الكتب المصرية، القاهرة.
26.العاجز، فؤاد، (2000)، دور الجامعات الفلسطينية في تنمية المجتمع، التربية المعاصرة، **رابطة التربية الحديثة**، س17، ع56
27.عبد الحسيب، جمال، (2017)، رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، 36 (175)، ج3، 775-831.
28.عبد السلام، محمد، (2020)، **الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية**، مصر، مكتبة نور.

29. عساف، محمود عبد المجيد، (2020)، دور الجامعات الفلسطينية في التربية السياسية وعلاقته باتجاهات الطلبة نحو حق العودة، **مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية**، 59 (2)، 51-80
30. علوان، نعمات، (2019)، دور الإنتاجية البحثية في الجامعات الفلسطينية في حل مشكلات المجتمع الفلسطيني، مستقبل التربية العربية، **المركز العربي للتعليم والتنمية**، 26(117)، 15-32.
31. عمارة، سامي فتحي، (2010)، دور أستاذ الجامعة في تنمية قيم المواطنة لمواجهة تحديات الهوية الثقافية، **مجلة مستقبل التربية العربية**، 7(64)، 4-122.
32. عمرو، نعمان، (2011)، مدى احتواء مباحث التربية الوطنية للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين على مفهوم حق العودة، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، فلسطين، 1(24)، 11-36.
33. عواد، يوسف وعتيق، عمر، (2020)، التراث الشعبي الفلسطيني.. حياة ودلالات والدلالة الرمزية للمفتاح في الفن التشكيلي الفلسطيني، **مجلة ينابيع**، جامعة القدس المفتوحة، ع11، 114-117.
34. الفرا، عبد الناصر قاسم، (2015)، تقييم دور الحركة الطلابية في تعزيز الاهتمام بالقضايا السياسية في ظل الانقسام الفلسطيني من وجهة نظر طلبة جامعتي الأزهر والأقصى، **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، جامعة فلسطين، 5(3)، 65-98.
35. قرواني، خالد نظمي، (2018)، دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز التراث الشعبي والهوية الوطنية في فلسطين، **المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح والتعليم الالكتروني**، 6 (12)، 32-51.
36. قويدر، منال، وآخرون، (2021)، تصور مقترح لتعزيز دور المناهج التعليمية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تكريس ثقافة حق العودة وتقرير المصير لدى طلبتها، **مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 8(3)، 257-283.
37. كوش، دنيس، (2007)، ***مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية***، ترجمة منير السعيداني، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، ط1.
38. محمود، أيسم، (2018)، الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة: التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجاً، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة القاهرة، 26(4)، 1-82
39. مرسي، محمد عبد العليم، (1996)، ***المنظور الإسلامي للثقافة والتربية***، الأردن، مكتبة العبيكان.
40. مرسي، محمد منير، (1993)، ***الإدارة التعليمية "أصولها وتطبيقاتها"***، القاهرة_ مصر، عالم الكتب.
41. مسعودان، نسمة، (2018)، دور الجامعة في خدمة المجتمع، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية**، جامعة باجي مختار عنابة، ع23، ج 2، 465-494.
42. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2021)، **تقرير الاتجاهات العالمية للنزوح القسري**، جنيف.

43.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، (2019)، **التقرير العالمي لرصد التعليم: الهجرة والنزوح والتعليم**، الدول العربية، جنيف.
44.نقيرة، أيمن، (2009)، التعرض لوسائل الإعلام ودوره في إمداد الشباب الجامعي الفلسطيني بالمعلومات عن قضية اللاجئين، **أعمال المؤتمر العلمي الرابع**- واحد وستون عاماً على النكبة، الجامعة الاسلامية، غزة
45.هللو، اسلام، وآخرون، (2013)، دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة حالة جامعة الأقصى، **رسالة ماجستير**، الجامعة الاسلامية، غزة.
46.الهودلي، عماد، (2020)، مؤتمر حول قضية اللاجئين، **مجلة ينابيع**، جامعة القدس المفتوحة، ع11، فلسطين، ص10.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Convention Governing The Specific Aspects of Refugee Problems In Africa, Done in the City of Addis Ababa this 10th day of September 1969.
2. Diss. Witchger Hansen, Anne Marie(2010), Preview Community partners' perspectives of community-university partnerships that support service-learning, **UMI(ph.D Dissertations**), Duquesne University, Croquets.
3. Fairbrother, G. (2003), The Effect of Political Education and Critical Thinking on Hong Kong and Main Land Chinese university student National Attitudes. **British Journal of Sociology of Education**, 24(5), 153-178.
4. Groeger,Andre, León-Ciliotta,Gianmarco, Stillman, Steven Eric. (2022), Immigration, Labor Markets and Discrimination : Evidence from the Venezuelan Exodus in Peru, **Research Working Paper**, 23/3/2022 .
5. Khashan, Ali (2021), Conditions of refugees & displaced families, **IJTIHAD Journal On Legal and Economic Studies**, Vol 10 Number. 01 , P01 -31.
6. Loredana, Hobeanu(2011), New tendencies in higher education in the knowledge society. **Journal of Research in Education Sciences Universities S- Peru**, Romania, Vol.(2), No.2(4), PP.11-23.
7. Mintrop, H(2003), Management Activities to Develop the National Spirit among University Student, **European Educational Research Journal**, Vol 23.
8. Perruchoud, Richard & Redpath, Jillyanne -Cross, eds (2011), **Glossary on Migration**, International Organization for Migration (IOM), Geneva, Switzerland.

9. Pierce, N Hallgarten, j (2000), **tomorrows citizen: critical debate in citizenship and education**, institute for dublic policy research, London, P68
10. Reischl, thomas(2003), Promoting Political Empowerment -Evaluation of an Intervention with University Students Contributors American, **Journal of Community Psychology**, 30(6), 815-833.
11. Wei, Fan (2009), Research on Technology Development of Human Resource Management Information System. **Management Science and Engineering**, issn1913-0341, vol3, no2, pp 35-36.
12. Zhou,Yang-Yang, Grossman,Guy, Ge, (2022), Shuning-Inclusive Refugee-Hosting in Uganda Improves Local Development and Prevents Public Backlash-Social Sustainability and Inclusion Global Practice March 2022-Policy, Research Working Paper, 23/3/2022 .

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. أبو جاموس، عبد الحكيم، (2004)، **المناهج الفلسطينية أصوات تمتدحها وأخرى تراها تفتقر للأسس العلمية**، الطريق، العدد 17، وكالة المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، https://info.wafa.ps/ دخول 2022/5/13.
2. جامعة الازهر غزة، (2022)، جامعة الأزهر- غزة تستقبل رئيس دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، غزة، فلسطين، http://www.alazhar.edu.ps - دخول 2022/6/6
3. جامعة الأقصى، (2022)، **جامعة الأقصى تحيي ذكرى النكبة بإطلاق حملة إلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي**، غزة، فلسطين، 2022/5/16- https://www.maannews.net/news/2067086.html - دخول 2022/7/4
4. جامعة الخليل، (2016)، زيارة علمية إلى بيت لحم لطلبة الحقوق في جامعة الخليل حول قانون اللاجئين، فلسطين، https://www.hebron.edu، دخول 2019/9/7
5. جامعة القدس، (2018)، أ.د/ معتصم عديلة من جامعة القدس ينجز موسوعة متخصصة رائدة على مستوى العالم، فلسطين، https://www.alquds.edu/ar/news-ar/staff-news، دخول 2022/3/12
6. جامعة القدس المفتوحة، (2017)، مؤتمر (اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات: الواقع والتحديات)، https://qou.edu/ar/، دخول 2022/4/4
7. جامعة النجاح الوطنية، (2010)، **مع اقتراب الذكرى الـ 62 للنكبة طلابُ قسمِ الهندسةِ المعمارية في الجامعة يفوزون بجائزة حق العودة**، https://eng-old.najah.edu - دخول 2021/7/5

8. جامعة بيرزيت، (2021)، الإعلان عن طرح برنامج تدريبي مكثف حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، https://www.birzeit.edu/ar دخول 2022/3/1.
9. جامعة بيرزيت، (2022)، التعليم المستمر يخرج 100 معلم ومعلمة ليكونوا نواة المدرسة الافتراضية الأولى في فلسطين، https://www.birzeit.edu/ar - دخول 2022/1/22
10. جامعة بيرزيت، (2022)، **برنامج ماجستير دراسات الهجرة الدولية واللجوء**، https://www.birzeit.edu/ar - دخول 2021/9/22
11. جامعة فلسطين، (2021)، مهرجان العودة السينمائي الدولي، الدورة الرابعة، https://up.edu.ps، دخول 2022/5/4.
12. دائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، (2022)، رئيس دائرة شئون اللاجئين يعلن نتائج المسابقة البحثية " لأفضل بحث علمي منهجي حول قضية اللاجئين الفلسطينيين ويكرم الباحثين الفائزين، فلسطين، http://plord.ps/post/14219 ، دخول 6/ 7/ 2022.
13. صفحة مجلس الطلاب مجلس طلاب الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، (2022)، https://sv-se.facebook.com – دخول 2022/4/3
14. منظمة التحرير الفلسطينية، (2019)، جامعة الأقصى تطلق مبادرة لاستيعاب طلبة فلسطينيين من مخيمات الشتات، فلسطين، http://plord.ps/post، - دخول 2021/9/5
15. موقع الجزيرة، (2022)، **فعالية إحياء ذكرى النكبة في جامعة تل أبيب داخل الخط الأخضر**، فلسطين المحتلة، https://www.aljazeera.net - دخول 2022/6/12
16. موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، (2022)، https://www.icrc.org/ar 2022/5/1
17. النجاح الإخباري، (2022)، **جامعة النجاح تطرح برنامج ماجستير دراسات الهجرة واللاجئين**، جامعة النجاح الوطنية، https://nn.najah.edu/news/Alnajah/2022/07/14/420640/ دخول 2022/7/28.
18. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2006). المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة: عقده التجمع الشعبي الفلسطيني، فلسطين، غزة، في الفترة ما بين 12-2006/14م، على الرابط التالي: https://www.wafa.ps/ar ، دخول 5/ 5/ 2021 .
19. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، (2020)، المؤتمر الفكري السياسي للدفاع عن حق العودة، فلسطين، مركز المعلومات، https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id .
20. Adelabu, M. A. Akinsolu, A. (2009), Political education through the university: A survey of Nigerian university students, African Journal of Political Science and International Relations, https://www.semanticscholar.org/paper/.
21. Convention relating to the Status of Refugees, (V) of 14 December 1950, Entry into force: 22 April 1954, **in accordance with article 43**, https://www.un.org, 25/ 6/ 2022.
22. UNHCR: **Global displacement hits another record, capping decade-**

long rising trend, https://www.unhcr.org/qa/en/19409-unhcr-global-displacement

23. United Nation: https://www.un.org/en/observances/refugee-day, 5/5/ 2022.
24. United Nations, Universal Declaration of Human Rights, https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights , 30/ 7/ 2022.

THE ROLE Of PALESTINIAN UNIVERSITIES IN DEVELOPING A CULTURE OF RIGHT OF RETURN FOR PALESTINE

Khaled Yosof Mahmoud Baroud
(PHD) Degree Department Pedagogy
Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University - Egypt
Khaledyosof67@gmail.com

Prof.Nawal Ahmad Naser
Professor of Foundation of Fducation ,Department Foundation of Fducation
Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University - Egypt
nawalnasr43@hotmail.com

Prof.Sohair Ali Elgayar
Professor of Foundation of Education ,Department Foundation of Fducation
Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University - Egypt
sohairelgayar@yahoo.com

Abstract

The objective of the research is to identify theoretical frameworks of the culture of return, and its requirements for Palestinian university students in Palestine, in order to access to the mechanisms for the development and activation of the University's role, as one of the most important educational pillars in right the development of awarness as well as its contrbution to the dissemination and devlopment of the right to return culture among its students. The research relied on the descriptive approach, and used SWOT Analysis, in order to reveal both the strengths and weaknesses, opportunities and threats to Palestinian universities. The research concluded of the following results: promoting the culture of return among Palestinian university students, upholding and defending homeland and belonging to it. The dissemination of a culture of the right to return leads to the adherence to the historical and legitimate rights of the Palestinian people, as affirmed in all international instruments. The need to create a university environment to develop a culture of right of repatriation through the University's three functions. The importance of highlighting the cultural violations of occupation through further surveys, interviews, and researches that aimed at demanding legal protection of Palestinian cultural heritage and property. Active cooperation with social institutions to address problems related to Palestine refugees.The most important recommendations: The need for university management's attention to activities and events that develop the culture of return. Palestinian universities need to collaborate with Arab and international universities in order to conduct research on the issue of refugees and the right of return. Cooperation between universities and the community to develop a culture of right of return .

Keywords: Culture of Right of Return, Palestinian Universities and Palestine